

مواقف العلماء من نصوص سيبويه في (فعلان فعلى)

د. محمد بن علي العمري*

تاريخ القبول: 2012/12/23

تاريخ تقديم البحث: 2012/6/1

ملخص

يعرض هذا البحث مواقف النحاة العرب من أربعة نصوص لسيبويه في (فعلان فعلى) استشكلها عدد من النحاة القدامى والمحدثين؛ لأن سيبويه نص فيها على أن نون (فعلان) مبدلة من ألف التأنيث أو همزة التأنيث، مع كونه بناءً خاصاً بالمذكر، كما أنه نص على أن علة منعه من الصرف هي مضارعة بناء (فعلاء) وهو خاص بال مؤنث.

ويحلل هذا البحث مواقف النحاة من تلك النصوص، ويرصد التحولات التي طرأت على فهمها، والخلاف الكبير الواقع فيه، ويسرد ما دار بينهم من جدل حولها.

وقد خلص البحث إلى أن مواقف النحاة كانت في غاية التباين والاختلاف، وأن التصريح بإشكال نصوص سيبويه لم يظهر إلا في نهاية القرن الرابع الهجري، وأن معظم النحاة بعده قد سكتوا عن مناقشة حقيقة نون (فعلان)، ثم يقدم البحث رؤية مختلفة جمع فيها الباحث بين نصوص سيبويه، وفسرها تفسيراً يرى أنه صحيح، ولا تكلف فيه، وساق الأدلة على صحة فهمه، بعد أن كشف الأسباب التي أدت إلى وقوع الخلل في فهمها.

الكلمات الدالة: (فعلان، سيبويه، تفسير، الإبدال، النون)

* قسم اللغة العربية وآدابها، جامعة الملك خالد، المملكة العربية السعودية.
حقوق النشر محفوظة لجامعة مؤتة، الكرك، الأردن.

Scholarly Stances towards Sibawayhi's literature in Verb Conjugations: a Presentation, Analysis and Discussion

Abstract

This paper tackles the scholarly stance of Arab grammarians towards four literature of Sibawayhi in (Fa'alan Fa'la). They are considered confusing and contradictory to number of Arabic grammarians in the past and in the present time. It analyzes their stances and observes the changes that have happened in understanding them. It also shows the argument that happened among Arabic scholars about them.

The paper concluded that the Arabic grammarians have different and varying stances towards the four literature of Sibawayhi. Moreover, the statement of the problematic nature of his literature did not appear till the end of the fourth century of the Hijri calendar. The researcher presented a different prospective to the subject matter, collecting different Sibawayhi's literature. He explained them with what he sees is the correct explanation apart from complexity. He gave through this paper pieces of evidence to support his explanation after unveiling the causes that led to the misconception with regards to the subject matter.

Keywords: (Fa'alan, Sibawayhi, Explanation, Switching and noon)

مقدمة

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وبعد:

ذكر سيبويه (فعلان) الذي مؤنثه (فعلَى) في أربعة نصوصٍ في كتابه، هي:

النص الأول: قال سيبويه "هذا باب ما لحقته نون بعد ألف، فلم ينصرف في معرفة ولا نكرة، وذلك نحو: عطشان، وسكران، وعجلان، وأشباهها، وذلك أنهم جعلوا النون حيث جاءت بعد ألف، كألف (حمرأ)؛ لأنها على مثالها في عدّة الحروف والتحرُّك والسُّكون، وهاتان الزائدتان قد اختُصَّ بهما المذكَر، ولا تلحقه علامة التأنيث، كما أنّ (حمرأ) لم تُؤنَّث على بناء المذكَر، ولمؤنث (سكران) بناءً على حدة كما كان لمذكَر (حمرأ) بناءً على حدة؛ فلمَّا ضارع (فعلاء) هذه المضارعة، وأشبهها فيما ذكرت لك أجري مجراها"⁽¹⁾.

النص الثاني: قال سيبويه في باب (تصغير ما كان على ثلاثة أحرف ولحقته ألف التأنيث بعد ألف فصار مع الألفين خمسة أحرف) "اعلم أنّ تحقير ذلك كتحقير ما كان على ثلاثة أحرف ولحقته ألف التأنيث، لا تكسر الحرف الذي بعد ياء التصغير، ولا تُغيّر الألفان عن حالهما قبل التصغير؛ لأنهما بمنزلة الهاء، وذلك قولك: حميراء، وصفيراء، وفي طرفاء: طُريفاء.

وكذلك (فعلان) الذي له (فعلَى) عندهم؛ لأنّ هذه النون لمّا كانت بعد ألف، وكانت بدلًا من ألف التأنيث حين أرادوا المذكَر، صار بمنزلة الهمزة التي في (حمرأ)؛ لأنها بدل من الألف، ألا تراهم أجروا على هذه النون ما كانوا يجرون على الألف، كما كان يجرى على الهمزة ما كان يجرى على التي هي بدلٌ منها"⁽²⁾.

النص الثالث: قال سيبويه في باب حروف البدل والنون تكون بدلًا من الهمزة في (فعلان: فعلَى) وقد بيّن ذلك فيما ينصرف وما لا ينصرف، كما أنّ الهمز بدل من ألف (حمرى)⁽³⁾.

النص الرابع: قال سيبويه في (باب علل ما تجعله زائدًا من حروف الزوائد وما تجعله من نفس الحرف) "وأما (فعلان: فعلَى) فالنون فيه بدل، كهمزة (حمرأ) وليست بأصل، نحو هاء التأنيث في الوقف"⁽⁴⁾.

وقد أثارَت هذه النصوص الأربعة مجتمعة إشكالا كبيرا وحيرة عميقة عند د. محمد عبد الخالق عزيمة، الذي قال "في كتاب سيبويه مسائل استشكلتها، وتعذر عليّ فهمها والتوفيق بين نصوصها

(1) سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت 180هـ/796م تقريبًا): كتاب سيبويه. تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، ط1، دار الجيل، بيروت، ج3 ص215، 216.

(2) سيبويه، الكتاب، ج3 ص 419، 420.

(3) سيبويه، الكتاب، ج4 ص 240.

(4) سيبويه، الكتاب، ج4 ص 319.

ودفع ما بينها من تعارض⁽¹⁾، ثم ذكر خمس مسائل كانت المسألة الرابعة منها مسألتنا هذه، حيث قال "الوصف الذي على وزن (فعلان) كـ(عطشان وخمضان) جعل سيبويه علة منعه من الصرف مشابهة الألف والنون لألف التأنيث الممدودة، وعدد وجوه الشبه...، ثم قال إنَّ النون بدل من الهمزة!"⁽²⁾.

ثم قال في نهاية حديثه "ليس من غرضي أن أوجه نقدًا لسيبويه، وإنما هي مسائل تعذر عليَّ فهمها، فذكرتها لعلَّ غيري يستطيع لها حلاً وتوفيقاً، ويدفع ما بينها من تعارض"⁽³⁾.

ووجد د.عضيمة مثل هذه النصوص في كتاب المقتضب للمبرد، فاستشكل منها ما استشكله من نصوص سيبويه، ثم علق عليها بقوله "هل نقول إنَّ هذا اضطراب من المبرّد؟!"⁽⁴⁾، ثم قال بعد ذلك مباشرة "وقد وجدت في كتاب سيبويه مثل هذا الاضطراب".

وقد وجدت أنَّ هذا الأمر الذي لاحظته د.عضيمة فاستشكله واحتاط في عرضه قديم؛ إذ وقعتُ على نصِّ لأبي نصر القيسي (ت 401 هـ) يذكر فيه هذا الإشكال عينه، وهذا يعني أنه من الأمور التي دار الجدل حولها في القرن الرابع الهجري، قال أبو نصر تعليقاً على النصِّ الأوَّل من نصوص سيبويه السابقة "زعم بعض الناس أن قول سيبويه تتناقض حين قال هنا (جعلوا النون حيث كانت بعد ألف كألف حمراء) وقال بعد ذلك في باب البديل (إنَّ نون غضبان وعطشان بدل من الهمزة)"⁽⁵⁾.

ثم بيَّن أبو نصر حجَّة هذا الزاعم فقال "وحجَّته أنه قال: قال سيبويه في باب ما يجري وما لا يجري (جعلوها، أي النون، حيث جاءت بعد ألف، كألف حمراء؛ لأنها على حالها في عدة الحروف والتحريك والسكون)؛ ولذلك امتنع (غضبان) من الصرف في النكرة. ثم قال: هذا منتهى قوله، يعني سيبويه، ثم قال: وهو يدل على أنها ليست ببديل من همزة، مع أنَّ الهمزة لم تكن معهودة هناك ولا متوهمة فتكون النون بدلاً منها"⁽⁶⁾.

ثم قال أبو نصر "وإنما دعا هذا الزاعم إلى أن ألزم سيبويه التناقض، قوله في باب البديل: إنَّ النون تكون بدلاً من الهمزة في (فعلان فعلى) بعد أن قال فيها في باب ما يجري وما لا يجري ما قد نصَّ"⁽⁷⁾.

(1) عضيمة، محمد عبد الخالق (ت 1404هـ/1984م): فهارس كتاب سيبويه ودراسة له، ط1، دار الحديث، القاهرة، 1975م، ص 18.

(2) عضيمة، فهارس كتاب سيبويه ودراسة له، ص 18، 19.

(3) عضيمة، فهارس كتاب سيبويه ودراسة له، ص 20.

(4) المبرّد، أبو العباس محمد بن يزيد (ت 285هـ/898م): المقتضب. تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، وزارة الأوقاف المصرية، القاهرة، 1994م، ج 2 ص 202، الحاشية 2.

(5) القيسي، أبو نصر هارون بن موسى (ت 401هـ/1010م): شرح عيون كتاب سيبويه. دراسة وتحقيق: د. عبد ربه عبد اللطيف عبد ربه، ط1، 1984م، ص 200.

(6) القيسي، شرح عيون كتاب سيبويه، ص 201.

(7) القيسي، شرح عيون كتاب سيبويه، ص 201.

وكذلك وقعت على نصّ لعبد القاهر الجرجاني (ت: 474هـ تقريباً) يذكر فيه أنّ العبارة ملبسة، على أنّه لم ينسب العبارة الملبسة هذه إلى سيبويه، بل اكتفى بأن قال عن البصريين المتقدمين "وإنما قالوا إنّ النون بدل... فوق اللبس من جهة العبارة؛ حتى ظنّ أنّ المراد به البدل الصريح"⁽¹⁾. نخلص من هذا إلى أنّ استشكال هذه المسألة قديمٌ حديثٌ؛ وأنّ من العلماء من وجد في نصوص سيبويه في هذه المسألة تناقضاً واضطراباً وتناقراً وإلباساً، عنده على الأقلّ. ويتأمل تلك النصوص في ضوء تعليقات من استشكلها، نستطيع أن نحزّر محلّ الإشكال فيها في النقاط الآتية:

1- أنّ النصّ الأول من نصوص سيبويه، الذي علّل فيه منع (فعلان: فعلى) من الصرف بمضارعه (فعلاء) من عدة وجوه يقتضي أن تكون نون (فعلان) زائدة ابتداء كما أن همزة (فعلاء) زائدة ابتداء، وهذا يتناقض مع تصريحه في النصوص الثلاثة المتبقية بأنّ نون (فعلان) بدل؛ لأن ذلك يعني أن النون لم تزدد ابتداءً، وإنما زيدت الهمزة في (فعلاء) ابتداءً، ثم أبدلت تلك الهمزة الزائدة نوناً حين أريد التذكير.

2- أنّ سيبويه قال إنّ النون بدل من (ألف التأنيث حين أرادوا المذكر) في النصّ الثاني، وقال إنّها بدل (من الهمزة) في النصّ الثالث، وقال إنّها بدل "كهمزة (حمراء) وليست بأصل" في النصّ الرابع. وهذا الاختلاف في تحديد المبدل منه أدى إلى صعوبة تصورهما.

3- أنّ سيبويه قال في نصه الثاني "وكذلك (فعلان) الذي له (فعلى) عندهم؛ لأنّ هذه النون لمّا كانت بعد ألف، وكانت بدلاً من ألف التأنيث حين أرادوا المذكر، صار بمنزلة الهمزة التي في (حمراء)؛ لأنها بدل من الألف" فعبر بالبدليّة وبقوله (صار بمنزلة)، وقد يكون هذا تفسير للبدلية عنده، وهو متوافق مع (المضارعة) التي عبر بها في نصه الأول، ولكن ذلك يتنافى مع تعبيره بالبدليّة في النصّ الثالث؛ لأنه في باب (حروف البدل) وهو يعني بالبدليّة في الباب كله معناها الصرفي الحقيقي الذي هو (وضع حرف مكان حرف، الأول منهما أصل للثاني)، كما أنه عبر بالبدليّة في نصه الرابع في باب حروف الزيادة، فقال "وأما (فعلان: فعلى) فالنون فيه بدل، كهمزة (حمراء)، وليست بأصل" وهذا يشي بأنه يريد بالبدليّة هنا الزيادة، فكان إشكال هذه النصوص كامن في أن ظاهر سياق كلّ نصٍّ يرجّح حمل البدليّة على معنى مختلف عن المعنى الذي يغري به ظاهر سياق غيره من النصوص.

(1) الجرجاني، عبد القاهر بن عبد الرحمن (ت 471/1078م تقريباً): المقصد في شرح التكملة . تحقيق: د. أحمد بن عبدالله الدويش، ط1، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، 2007م، ج2 ص1322.

- 4- أن الظاهر من هذه النصوص أن سيبويه يريد أن أصل نحو (عطشان): عطشاء، أو أن أصله (عطشا)، ثم قلبت الألف الثانية همزة مع التأنيث، ونوناً مع التذكير، وهذا بعيد ولا دليل عليه.
- 5- أن (فعلان) إذا كانت نونه مبدلة من همزة (فعلاء) لا يصح أن يعلل منعه من الصرف بمضارعه لـ (فعلاء)؛ لأن (فعلاء) حينئذ أصله لا نظيره، وعلّة منعه من الصرف على ذلك هي علّة أصله (التأنيث) التي استصحب حكمها معه بعد الإبدال، فكيف نجم بين تعليل سيبويه منع (فعلان فعلى) من الصرف بالمضارعة ونصه على أن النون فيه بدلٌ من الهمزة في (فعلاء)؟!.

وأمام هذه الإشكالات الخمسة رأيت أنه لا بد من تتبع مواقف النحاة من هذه النصوص تتبعاً تاريخياً من أجل رصد ما طرأ على هذه المسألة من تحولات في فهمها، والعبارة عنها، فوجدت أن الحديث الصريح عن تناقض نصوص سيبويه فيها لم يظهر واضحاً إلا في نهاية القرن الرابع الهجري، ووجدت أن آراء العلماء إلى هذه الفترة من عمر النحو مختلفة متباعدة، إذ لا تكاد تجد رأيين متفقين تماماً، حتى إن ابن جنّي وافق شيخه الفارسي في رأيه فيها في أوّل حياته، ثم عاد فغير رأيه في آخرها، في حين بدت المسألة أكثر التماماً عند نحاة ما بعد القرن الرابع الهجري. ولذلك رأيت أن من لوازم استيفاء موضوع هذا البحث، والوصول إلى أقرب النتائج من الحقيقة فيه أن أعرض مواقف النحاة إلى نهاية القرن الرابع الهجري واحداً واحداً مع إثبات نصوصهم، وتقييد ما يفضي إليه التحليل العميق من استنتاجات منها، ثم أعرض مواقف نحاة ما بعد القرن الرابع الهجري عرضاً إجمالياً في عمومها، مع التّأني في عرض آراء من تعرض للمسألة بشكل مباشر، ثم أقدم رؤيتي التي أراها بعد ذلك كلّها.

موقف المبرّد (ت: 285هـ)

قال المبرّد في باب حروف البديل "والنون تكون بدلاً من ألف التأنيث في قولك: غضبان وعطشان، إنّما النون والألف في موضع ألفي (حمرء يا فتى)"⁽¹⁾. ثم جعل هذا الإبدال علّةً لأمرين اثنين، فقال بعد ذلك مباشرة:

- 1- "ولذلك لم تقل (غضبانة) ولا (سكرانة)؛ لأنّ حرف تأنيث لا يدخل على حرف تأنيث، فكذلك لا تدخل على ما تكون بدلاً منه"⁽²⁾.
- 2- "ولهذه العلّة قيل في النسب إلى (صنعاء، وبهراء): صنعاي، وبهراني"⁽³⁾.

(1) المبرّد، المقتضب، ج1ص202 .

(2) المبرّد، المقتضب، ج1ص202 .

(3) المبرّد، المقتضب، ج1ص202 .

وقال عن النون في باب الإدغام "وتبدل من الألف، وتبدل الألف منها، تقول (رأيت زيداً يا فتى) فإذا وقفت قلت (رأيت زيداً)، وأما إبدالها من الألف فقولك في (بهراء): بهراني، وفي (صنعاء): صنعاني، وكذلك (فعلان) الذي له (فعلى) إنما نونه بدل من الألف التي هي آخر (حمراء)"⁽¹⁾.

ولمَّا ذكر المبرّد علةً منع (فعلان: فعلى) من الصرف قال "إنما امتنع من ذلك؛ لأنّ النون اللاحقة بعد الألف بمنزلة الألف اللاحقة بعد الألف للتأنيث في قولك: حمراء وصفراء"⁽²⁾، ثم استدلّ على ذلك بقوله:

"والدليل على ذلك:

1- أنّ الوزن واحدٌ في السكون والحركة وعدد الحروف والزيادة.
2- وأنّ النون والألف تبدل كلُّ واحدةٍ منهما من صاحبتها: فأما بدل النون من الألف فقولك في (صنعاء، وبهراء): صنعاني وبهراني. وأما بدل الألف منها فقولك، إذا أردت (ضربت زيداً) فوقف قلت (ضربت زيداً)، وفي قولك (اضربن زيداً) و(لنسفعا بالناصية) إذا وقفت: قلت: اضربا. زيداً، ولنسفعا.

3- وزعم الخليل أنّ الدليل على ذلك: أنّ كلَّ مؤنثٍ تلحقه علامة التأنيث بعد التذكير فإنما تلحقه على لفظه، إلا ما كان مضارعاً لتأنيث أو بدلاً، في أنّ علامة التأنيث لا تلحقه على لفظه؛ لأنه لا يدخل تأنيث على تأنيث، وكذلك لا يدخل على ما كان بمنزلة؛ ألا ترى أنّك لا تقول (حمراء) ولا (صفراء) فكذلك لا تقول (غضبانة) ولا (سكرانة)، وإنما تقول: غضبي، وسكري"⁽³⁾.

وبتحليل نصوص المبرّد هذه، وتأمّلها مقرونةً بنصوص سيبويه، نستنتج ما يأتي:

- 1- أنّ المبرّد يريد بالبدل في نصّه الأولين معناه الصرفي الحقيقي، وأن هذا المعنى في نصوصه أوضح بكثيرٍ منه في نصوص سيبويه، يدلُّ على ذلك الأمور الآتية مجتمعةً:
 - أ- أنه قال ذلك في باب حروف البدل، وهو يريد بالبدل فيه البدل بمعناه الصرفي الدقيق.
 - ب- أنه فسّر البدل بقوله (إنما الألف والنون في موضع ألفي حمراء) وهذا هو المعنى الصرفي الدقيق له.
 - ج- أنه جعل هذه البدلية علةً لرفض نحو (غضبانة، وسكرانة)، وهذا التعليل لا يستقيم إلا مع جعل (فعلاء) أصلاً لـ(فعلان)؛ ولذلك امتنع في الفرع ما امتنع في الأصل.

(1) المبرّد، المقتضب، ج1ص354، 355 .

(2) المبرّد، المقتضب، ج3ص335 .

(3) المبرّد، المقتضب، ج3ص335 .

د. أنه جعل هذه البدليّة علةً لقول العرب في النسب (صنعانيّ، وبهرانيّ)، وهذا التعليل لا يستقيم إلا مع جعل (فعلاء) أصلًا لـ(فعلان)، وأنّ العرب في هذا الموضع أحلتّ الفرع محلّ الأصل.

ه. أنه صرّح بالبدليّة في نصّه الثاني مقترنةً بمثالين، الإبدال في كلّ منهما حقيقيّ.

2. أنّ المبرّد في تعليله منع (فعلان فعلى) من الصرف لم يذكر البدليّة، بل قال إنّ العلة في ذلك هي كون النون في (فعلان) بمنزلة الهمزة في (فعلاء)، وذلك موافقٌ لتعليل (المضارعة بين البناعين) عند سيبويه، وقد ساق المبرّد أوجه الشبه التي ذكرها سيبويه، وزاد عليها وجهًا واحدًا، هو أن النون والألف تبدل كلّ واحدةٍ منهما من صاحبتهما، ومثّل لذلك بنحو (ضربت زيدا) في الوقف، وبـ(صنعانيّ) ونحوه في النسب.

ويمكن أن نفهم من هذا أن المبرّد يخصّص البدليّة بما جاء عن العرب في باب النسب شذوذًا في (صنعانيّ) ونحوه، ثم يجعل هذه البدليّة الخاصةً بهذا الموضع وجهًا من أوجه الشبه بين (فعلان) و(فعلاء)، ويعلّق على هذا الشبه امتناع (فعلان فعلى) من الصرف، وهذا دون شكّ يتعارض مع ما في النصّين الأوّلين من إطلاق القول بإبدال النون من الألف في باب (فعلان فعلى) كلّه.

3. أن ظاهر كلام المبرّد في حديثه عن علة امتناع (فعلان فعلى) من الصرف هو أنّ الخليل يرى أنّ علة المنع هي المضارعة، وأنه يستدل على ذلك بأنّ علامة التأنيث لا تلحقه كما لا تلحق (فعلاء)، وكان لافتًا للنظر قوله "وزعم الخليل أنّ الدليل على ذلك: أنّ كلّ مؤنث تلحقه علامة التأنيث بعد التذكير فإنما تلحقه على لفظه، إلا ما كان مضارعًا لتأنيث أو بدلا، في أنّ علامة التأنيث لا تلحقه على لفظه"، فقد جمع بين (المضارعة) و(البدليّة) وظاهر ذلك تغايرهما عنده في هذا الموضع، ولكنّه حين مثّل لذلك أتى بمثال واحد لا غير، فقال "لأنه لا يدخل تأنيث على تأنيث، وكذلك لا يدخل على ما كان بمنزلته، ألا ترى أنّك لا تقول (حمراء) ولا (صفراء)، فكذلك لا تقول (غضبانة) ولا (سكرانة)، وإنما تقول (غضبي، وسكري)". وهذا يدفع المتأمل إلى فهم قوله (إلا ما كان مضارعًا لتأنيث أو بدلا) بأنّه من عطف الشيء على ما هو بمعناه، وأنّ في هذا العطف تفسيرًا لـ(البدليّة) بـ(المضارعة).

موقف الزجاج (ت:311هـ):

قال الزجاج في علة منع (فعلان فعلى) من الصرف "هذا لا ينصرف في معرفة ولا نكرة، وذلك نحو (غضبان، وعطشان، وريّان) قال سيبويه: إنما لم تصرف (فعلان) هاهنا؛ لأنه أشبه (حمراء) في عدة الحروف، والتحريك والسكون، وأنّ لـ(فعلان) مؤنثًا على حدة، كما أنّ لـ(حمراء) مذكرًا على حدة، فأشبهه (فعلاء) هذا الشبه.

قال أبو إسحاق: ومع هذا أنّ سيبويه ذكر في موضع آخر أنّ النون تقع بدلاً من ألف التأنيث، نحو قولك في (صنعاء): صنعانيّ. و(صنعاويّ) الأكثر، وفي (بهراء): بهرانيّ، فهذا قياس هذا الباب. فالحجة في امتناعه من الصرف الحجة التي ذكرنا في (حمرء) إذ كان مثلها⁽¹⁾.

وكان الزجّاج قد ذكر علة امتناع نحو (حمرء) من الصرف، فقال "الأصل في (حمرء) أنّ الثانية قد أبدلت همزة، لحقت بعد ألف، فالتقى ساكنان، فلم يجر حذف الأولى؛ لأنك لو حذف من (حمرء) لبقى (حمرى) مثل (سكرى) فلم يكن بين الممدود والمقصور فرق، فأبدلت من الألف الثانية همزة. ومنع هذا البناء الصرف؛ لأنك تريد بالهمزة ما تريد بالألف"⁽²⁾ أي: التأنيث. وتحليل كلام الزجّاج وتأمله نستنتج ما يأتي:

1- أنّ الزجّاج قد لمح وجود إشكال في هذه المسألة عند سيبويه؛ لأنّ سيبويه علّل امتناع صرف (فعلان فعلى) بمضارعه (فعلاء) من عدّة وجوه، ثم ذهب إلى أنّ النون في (فعلان) بدل من ألف التأنيث في (فعلاء)، ولو كانت هذه البدليّة واقعة لما احتيج إلى التعليل بالمضارعة؛ لأنّ علة امتناع الأصل (فعلاء) من الصرف ستكون حينئذ هي هي علة امتناع الفرع (فعلان) من باب استصحاب الأصل.

2- أنّ الزجّاج يرى أنّ مضارعة (فعلان فعلى) لـ(فعلاء) هي علة منعه من الصرف عند سيبويه، وأنّ البدليّة عنده مقيدة بما جاء في شواذ النسب من نحو (صنعانيّ، وبهرانيّ)، وهذا التقييد اجتهاد منه في التوفيق بين نصوص سيبويه، لا يؤيده ظاهرها.

موقف ابن السراج (ت: 316هـ)

علّل ابن السراج منع (فعلان) من الصرف بمضارعة الألف والنون فيه لألفي التأنيث، ونصّ على أنّ هذه المضارعة لا تتمّ إلا بجعل الألف والنون زائدتين، فقال "اعلم أنّهما لا يضارعان ألفي التأنيث إلا إذا كانتا زائدتين زيدا معاً، كما زيدت ألفا التأنيث معاً، وإذا كانتا لا يدخل عليهما حرف تأنيث كما لا يدخل على ألفي التأنيث تأنيث، وذلك نحو (سكران، وغضبان)؛ لأنك لا تقول (سكرانة) ولا (غضبانة)، إنما تقول (سكرى، وغضبي) فلمّا امتنع دخول حرف التأنيث عليهما ضارعا التأنيث"⁽³⁾.

(1) الزجّاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السري (ت 311هـ/923م): ما ينصرف وما لا ينصرف. تحقيق: د. هدى محمود قراعة، ط3، مكتبة الخانجي، القاهرة، 2000م، ص46.

(2) الزجّاج، ما ينصرف وما لا ينصرف، ص42.

(3) ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل (ت 316هـ/928م): الأصول في النحو. تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، ط4، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1999م، ج2ص85، 86.

ثم ذكر النون في حروف الزيادة، فقال "النون: وهي تزداد في (فعلان) خامسةً (عطشان) ونحوه"⁽¹⁾ ثم قال بعد ذلك بخمسة أسطر "وأما (فعلان فعلى) فقال سيبويه: النون فيه بدل من همزة (حمراء)، ولا يجعلها زائدة في غير ذا إلا بثبت"⁽²⁾.

ثم ذكر النون في حروف الإبدال، فذكر لها موضعًا وحيدًا في قوله "النون تكون بدلًا من الهمزة في (فعلان فعلى) كما أن الهمزة بدل من الألف في (حمراء) هذا مذهب الخليل وسيبويه"⁽³⁾.
وبتأمل نصوص ابن السراج السابقة نخلص إلى النتائج الآتية:

- 1- أن ابن السراج يرى أن علة امتناع (فعلان فعلى) من الصرف هي مضارعة (فعلاء)، إلا أنه لا يثبت من وجوه المضارعة التي ذكرها سيبويه وبعض النحاة بعده كالمبرد والزجاج إلا وجهين، يرى أن المضارعة أصلاً لا تتحقق إلا بهما، هما: أن الألف والنون في (فعلان فعلى) زائدتان زيدتا معاً كما أن ألفي التأنيث في (فعلاء) كذلك، وأن (فعلان فعلى) لا يلحقه حرف تأنيث، كما أن (فعلاء) لا يلحقها حرف تأنيث.
- 2- أن نصوص ابن السراج هذه لا يظهر منها أيُّ اجتهادٍ في دفع الإشكال الذي في نصوص سيبويه، وبيان ذلك فيما يأتي:

أ. أنه ذهب في النصّ الأوّل إلى أن الألف والنون في (فعلان) زائدتان زيدتا معاً، وهذا يلغي فكرة أن تكون الألف في (فعلان) و(فعلاء) واحدة، أبدلت الألف المزينة بعدها همزة في (فعلاء)، ونوناً في (فعلان). ويلغي أيضاً فكرة أن يكون الأصل فيهما (فعلا) ثم أبدلت الألف الثانية همزة فكانت (فعلاء)، ثم أبدلت الهمزة نوناً فكان (فعلان)، وهاتان الفكرتان هما جميع ما يحتمله كلام سيبويه.

ب. أن ظاهر نصّه الثاني هو أن سيبويه يريد بـ(بدلية) نون (فعلان فعلى) أنها مبدلة من حرف زائد، والمبدل من الزائد زائد؛ تأمل قوله "وأما (فعلان فعلى) فقال سيبويه: النون فيه بدل من همزة (حمراء)، ولا يجعلها زائدة في غير ذا إلا بثبت".

ج. أنه في باب حروف الإبدال اكتفى بنسبة القول ببدلية نون (فعلان) من همزة (فعلاء) إلى الخليل وسيبويه، دون أن يحرر في ذلك أيّ رأي.

موقف السيرافي (ت: 368هـ)

قال السيرافي في بيان علة منع (فعلان فعلى) من الصرف في شرحه النصّ الأوّل من نصوص سيبويه السابقة "علة المانعة من صرف (سكران) وبابه أن أنثاه على خلاف لفظ مذكوره،

(1) ابن السراج، الأصول في النحو، ج3ص238.

(2) ابن السراج، الأصول في النحو، ج3ص239.

(3) ابن السراج، الأصول في النحو، ج3ص276.

كما أنّ (أحمر) على خلاف لفظ المؤنث، فلما كانت (حمراء) لا تتصرف في معرفة ولا نكرة، كان (سكران) كذلك⁽¹⁾. ثم جعل السيرافي بقية أوجه المضارعة بين (فعلان) و(فعلاء) مما يقوّي هذه العلة، فقال بعد نصّه السابق مباشرة "وقوّى ذلك أنّ زنة الصدر منهما واحدة، لأنّ (سكّر) مثل (حمر)، والألف والنون في (سكران) كالألف والهمزة في (حمراء)، ولا تدخل علامة التأنيث على (سكران) كما لا تدخل (حمراء)، لا تقول (سكرانة) كما لا تقول (حمراءة) فصار الألف والنون فيه كأنهما للتأنيث. فهذه علة سيبويه، وهي التي يعتمد عليها"⁽²⁾.

ثم قال بعد ذلك مباشرة "وبعض أصحابنا، وهو المبرد، احتج بأن قال: النون بدلٌ من ألف التأنيث. واحتجّ في ذلك بأن قال: إنّ العرب تقول في النسب إلى (صنعاء): صنعانيّ، وإلى (بهاء): بهرانيّ، و(ندمان وندامي) و(سكران وسكاري) كما قالوا (صحراء وصحاري)"⁽³⁾.

أما النصّ الثاني من نصوص سيبويه السابقة، وقد أثبتّه هناك كما جاء في كتاب سيبويه في طبعتي بولاق وعبد السلام هارون، فإنّه جاء في شرح السيرافي مختلفاً، حيث قال "هذا باب تصغير ما كان على ثلاثة أحرف، ولحقته ألف التأنيث بعد ألف، فصار مع الألفين خمسة أحرف: قال سيبويه: وهو ما كان ألف التأنيث فيه ممدودة، وباب ذلك أن تصغر الصدر، ثم تزيد فيه الألف الممدودة، كأنها كالهاء؛ لاشتراكهما في الحركة، وذلك قولك في (حمراء...): حُميراء... ومثله (فعلان) الذي له (فعلى) الألف والنون فيه كألفي (حمراء) فنقول في (غضبان): غضبيان، وفي (سكران): سُكيران؛ لأنه يجري مجرى (حمراء) و(صفراء) وعدة حروفهما، ونظم الحركات فيهما سواء"⁽⁴⁾.

ولذلك لم يتعرض السيرافي في هذا الباب للحديث عن بدلية نون (فعلان) من همزة (فعلاء) في هذا الموضوع، ولعلّ نسخته من كتاب سيبويه كانت مختلفةً.

أما النصّ الثالث من نصوص سيبويه السابقة، وهو في (باب حروف البدل) فقد علّق عليه السيرافي بقوله "ثمّ ذكر بدل النون من الهمزة في (فعلان فعلى)، وذلك أنّه يجعل النون في (غضبان وسكران) بدلاً من الهمزة، كأنّ الأصل عنده في (سكران): سكراء، وفي (غضبان): غضباء؛ ولذلك لم ينصرف (سكران، وغضبان)، ومن وجه آخر، وهو أنّ (غضبان، وسكران) لا تدخل عليهما هاء التأنيث فلا يقال (سكرانة)"⁽⁵⁾.

(1) السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبدالله بن المرزبان (ت 368/978م): شرح كتاب سيبويه . تحقيق: أحمد حسن مهدي، و علي سيد علي، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 2008م، ج3 ص481.

(2) السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج3 ص481 .

(3) السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج3 ص481، 482 .

(4) السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج4 ص169 .

(5) السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج5 ص127 .

ثم أثار السيرافي سؤالاً مهماً في هذه المسألة، فقال "فإن قيل: فلم جعلتم الهمزة هي الأصل للنون دون أن تكون النون أصلاً للهمزة؟!" وأجاب عنه بقوله "لعلتين: إحداهما: أنا رأينا غير منصرف، والأصل في منع الصرف (الألف)، أعني ألف التأنيث، لا النون، بل النون محمولة في باب ما لا ينصرف على ألف التأنيث في منع الصرف. والعلّة الثانية: أنا رأينا الهمزة في (صنعاء، وبهراء) أبدل منها النون في النسبة، فقالوا (بهراني، وصنعاني). والكلام في هذا مستقصى في باب ما ينصرف وما لا ينصرف" (1).

ثم أكمل السيرافي شرح ما تبقى من نص سيبويه الثالث فقال:

"ثم قال [أي: سيبويه] عقيب ذلك (كما أن الألف بدل من ألف: حمراء) يعني أن الهمزة في (حمراء) أصلها ألف، وذلك أن علامة التأنيث إنما هي بالألف لا بالهمزة؛ ألا ترى أن (سكرى) و(رياً) علامة التأنيث فيها الألف، ولكن الألف في (سكرى، ورياً) ليس قبلها ما يوجب قلب الألف من أجله همزة. وأما (حمراء، وصفراء) وما أشبه ذلك، فزيدت فيها ألفان: الأولى منهما للمد كالألف في (حمار) وليست بعلامة للتأنيث، والألف الثانية لعلامة التأنيث كألف (سكرى)؛ ولأنها وقعت بعد ألف، ولا يجوز أن يجتمع ألفان، فقلبت ألف التأنيث همزة؛ لقرب مخرج الهمزة من الألف؛ لأنه لا بد من تحريك الألف الثانية أو حذف الأولى؛ ولو حذفنا الأولى لالتبس المقصور بالممدود" (2).

وبتحليل نصوص السيرافي السابقة نستنتج ما يأتي:

- 1- أن السيرافي اقتصر في تعليل منع (فعلان فعلى) من الصرف على وجه واحد من وجوه المضارعة التي ذكرها سيبويه في نصّه الأوّل بين (فعلان فعلى) و(فعلاء)، فذهب إلى أن العلة هي مضارعة (فعلان فعلى) لـ(فعلاء) في مجيء المؤنّث فيهما على خلاف لفظ المذكّر. فهذه هي العلة وما عداها من أوجه الشبه فإنما هي (مؤشرات) إلى قوّة الشبه، لا يُعلّق عليها حكم.
- 2- أن السيرافي صرّح بمخالفة المبرّد لسيبويه في تعليل امتناع (فعلان فعلى) من الصرف، وأنّ المبرّد يذهب إلى أنّ (فعلان) إنما امتنع من الصرف تبعاً لامتناع (فعلاء)؛ لأنّ نونه بدل من همزتها، وأنّه يستدلّ على صحة هذه العلة بإبدال الهمزة نوناً في قول العرب (صنعاني) في النسب إلى (صنعاء)، وجمع (فعلان) على (فعالي) كما تجمع (فعلاء) على (فعالي) في نحو (سكران وسكاري) و(صحراء وصحاري).

وهذا الذي نقله السيرافي عن المبرّد لا تحتمله نصوص المبرّد نفسه في المقتضب، كما بيّنتُ سابقاً، ولعلّ السيرافي نقلها عن كتاب آخر للمبرّد، أو جاءته نقلًا عن أحد العلماء عن المبرّد، ولا

(1) السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج5ص127، 128.

(2) السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج5ص128.

سيما أنّ (مسائل الغلط) كانت ذائعةً بين العلماء في عصره⁽¹⁾، ولا يُستبعد أن تكون هذه إحداها، كما أنّ نسبة آراء إلى المبرد مع وجود خلافها في المقتضب أمرٌ شائعٌ⁽²⁾.

3- أنّ السيرافي علّل قول العرب في النسب (صنعانيٌّ وبهرانيٌّ) بقوة الشبه بين (فعلان) و(فعلاء) وجريان الألف والنون في الأول مجرى ألفي التأنيث في الثاني، وهذا متساوقٌ مع تعليل منع (فعلان) من الصرف بـ(المضارعة)، وقد سبقه المبرد في الاستدلال بهذه النسبة الشاذة على قوة المضارعة بينهما، كما رأينا من قبل.

4- أنّ النص الثاني من نصوص سيبويه الذي تحدث فيه عن تصغير (فعلاء) ومطابقة (فعلان) لها في حكمه، جاء في شرح السيرافي خالياً من الإشكال؛ لأنّه لا ذكر للبديلية فيه، بل جاء متوافقاً مع نص سيبويه الأول في جعل العلاقة بين البناءين علاقة (مضارعة وتشابه). والحقُّ أنّ توهم تغيير السيرافي لنص سيبويه عندي بعيدٌ غاية البعد، فهو أبو سعيد وحاشاه، والغالب على ظني أنّ نسخة أبي سعيد من الكتاب فيها بعض الاختلافات، وهذه مسألةٌ مهمّةٌ تحتاج إلى بحثٍ ونظرٍ واستقصاءٍ ليس هذا مكانه.

5- أنّ السيرافي قد فهم البديلية في قول سيبويه في نصّه الثالث في باب (حروف البديل) "النون تكون بدلاً من الهمزة في (فعلان فعلى)" بالمعنى الصرفي الدقيق للبديل، ونصّ على أنّ (فعلاء) أصلٌ لـ(فعلان)، وأنها استحقت الأصلية دونه، لأنها الأصل في الامتناع من الصرف، ولأنّ العرب قد صرّحت بالإبدال في قولها (صنعانيٌّ وبهرانيٌّ). وهذا فهمٌ من السيرافي ما كان له منه بدءٌ؛ لأنّ الحديث في هذا الباب إنّما هو حديثٌ عن البديل بمعناه الصرفي الدقيق، ولا مجال فيه لأيّ تأويل، ولكنّ الإشكال يظلُّ معه قائماً؛ لأنّ إثبات البديلية هنا يتنافى مع التعويل على المضارعة في تعليل منع (فعلان) من الصرف؛ لأنّا إذا قلنا إنّ فرع لـ(فعلاء) فمنعه من الصرف إنّما هو بالتبعية لا بالمضارعة، ولذلك اضطرّ السيرافي إلى الجمع بين الأمرين في تعليل منعه من الصرف، حيث قال "كأنّ الأصل عنده في (سكران): سكراء، وفي (غضبان): غضباً؛ ولذلك لم ينصرف (سكران، وغضبان)، ومن وجه آخر، وهو أنّ (غضبان، وسكران) لا تدخل عليهما هاء التأنيث؛ فلا يقال (سكرانة)"، فجعل لامتناع الصرف علتين هما:

أ. كون النون في (فعلان) بدلاً من الهمزة في (فعلاء)، وهذا يعني أن امتناع الصرف فيه من استصحاب الأصل.

(1) ينظر: ابن ولاد، أبو العباس أحمد بن محمد (ت 332هـ/943م): الانتصار لسيبويه على المبرد. دراسة وتحقيق: د. زهير عبدالمحسن سلطان، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1996م، ص17-20، وينظر ابن جني، الخصائص، ج1ص207، ج3ص290. (2) ينظر الفهرس الذي صنعه د. محمد عبدالخالق عزيمة في ذلك في: المبرد، المقتضب، ج4ص223-226.

ب- كون تاء التأنيث لا تدخل على (فعلان) كما أنها لا تدخل على (فعلاء).
والحقُّ أنَّ هذا الجمع غير دقيق؛ لأنَّ امتناع الصرف وامتناع دخول تاء التأنيث، سيكونان ناتجين عن كون النون بدلاً من الهمزة، إن قلنا بالبدليَّة! .
نخلص من ذلك كله إلى أنَّ أبا سعيد السيرافي، وهو أشهر شُرَّاح الكتاب، قد أبقى الإشكال القائم في نصوص سيبويه في هذه المسألة على حاله.
موقف الرماني (ت:384هـ)⁽¹⁾

بيَّن الرماني علة منع (فعلان فعلى) من الصرف، فقال "لشبه ألفي التأنيث من ثلاثة أوجه: زيادة حرفين في آخر الاسم، الأول منهما ألف، والاختصاص بالمعنى دون الاشتراك بين التأنيث والتذكير مع أنَّ الأصل واحدٌ، وامتناع التأنيث أن يلحق أصلاً"⁽²⁾. ثم ذكر تحقير (فعلان فعلى)، فقال "وكلُّ (فعلان) الذي له (فعلى) فقياسه قياس (فعلاء)؛ لأنه بمنزلته من ثلاثة أوجه: أحدها: أنه لا ينصرف في معرفة ولا نكرة. والثاني: امتناع هاء التأنيث من الدخول عليه. والثالث: أنهما زائدتان زيدا معاً في آخر الاسم؛ فلمَّا قرب منه هذا القرب جرى مجراه في الحكم"⁽³⁾.

ثمَّ تحدَّث عن إبدال النون من الهمزة، فقال "وتبدل النون من الهمزة في (فعلان فعلى) عند الخليل؛ لتحمل على نظيرها من نحو (حمراء)؛ إذ لا ينصرف في معرفة ولا نكرة، كما [لا]⁽⁴⁾ ينصرف (حمراء). وغيره من النحويين يخالف في هذا، ويقول: ليست مبدلةً وإنما هي زائدة مع الألف؛ لتبيِّن المذكر من المؤنث"⁽⁵⁾.

وبتأمل كلام الرماني نخلص إلى ما يلي:

1- أنه اختار (المضارعة) علةً لمنع (فعلان فعلى) من الصرف، وعلةً لتوافقه في حكم التصغير مع (فعلاء)، ونصَّ على أنَّ ذلك إنما كان للشبه القائم بينهما من وجوه نصَّ عليها في الموضوعين.

2- أنه نصَّ على أنَّ مسألة إبدال نون (فعلان) من الهمزة خلافيةٌ بين الخليل وغيره، وقال إنَّ الخليل يذهب إلى كون النون مبدلةً من همزة، وأنَّه إنما قال ذلك من باب الحمل على النظير، فكما أنَّ الهمزة في (فعلاء) مبدلةٌ؛ فلا بدَّ من جعل النون في (فعلان) مبدلةً، من باب إحكام

(1) قدَّمت الرماني على الفارسي، حتى يتصل الحديث عن الفارسي بالحديث عن تلميذه ابن جني؛ لأنهما من مشكاة واحدة.

(2) الرماني، أبو الحسن علي بن عيسى (ت 384/994م): شرح كتاب سيبويه. مخطوط منه مصورة في مركز البعث العلمي بجامعة أم القرى بمكة المكرمة، برقم (444 نحو) و(949 نحو)، ج 3 ص 182ب، 183أ.

(3) الرماني، شرح كتاب سيبويه، ج 4 ص 57ب.

(4) زيادة من عندي يستقيم بها النص.

(5) الرماني، شرح كتاب سيبويه، ج 5 ص 46ب، 47أ.

التوافق بينهما. وقال إنَّ غير الخليل من النحويين يذهب إلى أنَّ النون في (فعلان) ليست مبدلةً، بل هي زائدةٌ مع الألف؛ لتبيّن المذكر من المؤنث، ورأى هو هذا الرأي.

3- أنه يرى أنَّ النون في (فعلان) زائدةٌ، وليست مبدلةً؛ لأنه صرّح بزيادتها مع الألف في النصين الأوّلين.

4- أن قول الرماني في نصّه الأخير "وتبدل النون من الهمزة في (فعلان فعلى) عند الخليل؛ لتحمل على نظيرها من نحو (حمراء)" غير دقيق، وكان الأدقُّ أن يقول (وتبدل النون من الألف لتحمل على نظيرها من نحو: حمراء)؛ لأنَّ الهمزة في (حمراء) بدلٌ من ألف، فتكون النون في نظيرها (فعلان) مبدلةً من ألف أيضاً، من باب إحكام الشبه بينهما.

موقف الصيمري (من نحاة القرن الرابع) (1)

بيّن الصيمري علة منع (فعلان فعلى) من الصرف، فقال "ما كان مؤنثه على غير لفظه، نحو (سكران وسكرى...) فهذا لا ينصرف في معرفة ولا نكرة؛ لأنَّ الألف والنون في هذا تضارع الألفين اللتين في (حمراء، و[صفراء] (2)؛ وذلك أنَّ (سكران) وبابه ليس له مؤنثٌ على لفظه، كما أنَّ (حمراء) وبابه ليس له مذكرٌ على لفظه. ومما يدلُّك أنَّ الألف والنون في هذا بمنزلة ألفي التأنيث: أنك تقول في الجميع (سكران وسكرى...) كما تقول (صحراء وصحارى...)؛ فلما كانت (حمراء) لا تنصرف في معرفة ولا نكرة وجب لِمَا ضارعاها أن يجري مجراها" (3).

ثمَّ عقد باباً لإبدال النون، قال فيه "النون تبدل عند الخليل وسيبويه من الهمزة في (فعلان فعلى) نحو (سكران، وعطشان) كأنَّ الأصل عندهما في (سكران): سكراء، وفي (عطشان): عطشاء؛ فذلك لم ينصرف هذا الضرب في معرفة ولا نكرة، كما أنَّ (حمراء) وبابها لم ينصرف في معرفة ولا نكرة.

ومن الدليل على هذا: أنَّ زنة الصدر من (سكران) وبابه كزنة الصدر من (حمراء) ونحوها...، والألف والنون في (سكران) كالألف والهمزة في (حمراء)؛ ولأنَّ التأنيث لا يلحق (سكران، وغضبان) لا يقال (سكرانة) ولا (غضبانة) كما لا يقال (حمراءة) ولا (صفراءة)، فصار الألف والنون في هذا الباب كألف التأنيث، فهذه علة سيبويه. واحتجَّ أبو العباس لذلك بأن قال: رأينا العرب تقول في النسب إلى (صنعاء): صنعائي، وإلى (بهاء): بهرائي، فيجعلون مكان حرف التأنيث نوناً، وتقول في جمع (ندمان): ندامي، وفي جمع (سكران): سكرى، كما قالوا في جمع

(1) قدّمت الصيمري هنا مع أن تاريخ وفاته الدقيق غير معروف لأنه تلميذ للشيخين السيرافي والرماني .

(2) أثبت محقق الكتاب هذه الكلمة هكذا (وأصفياء) وهو خطأ بيّن ؛ لأنه لا علاقة للجمع المختوم بالألفين بالسؤال، ولأن التعبير بـ(صفراء) اقترن بـ(حمراء) في النص الثاني من نصوص الصيمري .

(3) الصيمري، أبو محمد عبدالله بن علي (ت القرن 10/4م): التنصرة والتذكرة، تحقيق: د.فتحي أحمد مصطفى علي الدين، ط1، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، 1982م، ج2 ص 556 .

(صحراء): صحارى؛ فهذا يدلُّ على أنَّ الألف والنون في (سكران) بمنزلة الألف والهمزة في (حمراء)⁽¹⁾.

ويتأمل نصوص الصيمري نخلص إلى ما يأتي:

- 1- أنه وافق شيخه السيرافي في أنَّ علةً منع الصرف هي شبه (فعلان) لـ(فعلاء) من وجه واحد لا غير، هو امتناع التأنيث على لفظ المذكر، فأما بقية أوجه الشبه فجعلها دلائل على المضارعة، دون أن يدخلها في التعليل.
- 2- أنه فهم البدلية في نصِّ سيبويه الثالث، وهو في باب حروف البدل، على حقيقتها، ونسب القول بها إليه وإلى الخليل، وجعل أوجه الشبه الكبير بين (فعلان) و(فعلاء) دليلاً على تلك البدلية عندهما.
- 3- أنه نسب إلى المبرد أنه زاد في أوجه الشبه التي ذكرها سيبويه وجهين هما: إبدال الهمزة نوناً في (صنعاني) ونحوه، وجمع (فعلان) على (فعالى) كما أنَّ (فعلاء) تجمع عليه.
- 4- أنه بعد أن ذكر الإبدال في النصِّ الثاني قال "فلذلك لم ينصرف هذا الضرب في معرفة ولا نكرة"، وقال بعد أن استدل على هذه البدلية بالشبه القوي بين (فعلان) و(فعلاء) "فهذه علة سيبويه"؛ وهذا يعني أن الصيمري يذهب إلى أنَّ البدلية هي علة منع (فعلان) من الصرف عند سيبويه، وأنَّ ذكره لأوجه المضارعة إنما هو للتدليل على التقارب بين الصيغتين، كما أنَّ كلام الصيمري يوحي بأنه يرى أنَّ ذلك هو مذهب الخليل والمبرد.

موقف أبي علي الفارسي (ت: 377هـ)

علل أبو علي الفارسيُّ منع (فعلان فعلى) من الصرف، فقال، وهو يسرد موانع الصرف "باب ما كان آخره ألف ونون مضارعتان لألفي التأنيث: الألف والنون في آخر (سكران) يشبهان ألفي التأنيث؛ لامتناع علامة التأنيث من الدخول عليه كامتناعها من الدخول على (حمراء، وطفراء)، وهما زيدتا معاً، كما أنَّ ألفي التأنيث كذلك، تقول في مؤنث (سكران): سكرى، فلا تلحق (سكران) التاء كما لا تلحقها (حمراء)"⁽²⁾.

وفي تعليقه على النصِّ الثاني من نصوص سيبويه السابقة قدّم الفارسيُّ تفسيراً للبدلية فيه، بقوله: "النون في (فعلان) بدلٌ من ألف التأنيث؛ لأنَّ ألف التأنيث لم تدخل عليه، كما لا تدخل علامة التأنيث على ما فيه علامته؛ فلما امتنع علامة التأنيث من دخولها عليه، كما يمتنع من الدخول مما

(1) الصيمري، التبصرة والتنكرة، ج2ص863، 864.

(2) الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد (ت 987/377م): الإيضاح. تحقيق ودراسة: د. كاظم بحر المرجان، ط2، عالم الكتب، بيروت، 1996م، ص 232.

فيه له علامة، علم أنّ النون بمنزلة الهمزة؛ إذ لم يجتمعا معاً، كما لا يجتمع الحرفان اللذان كل واحد منهما بمعنى الآخر أو عوضاً منه" (1).

وفي تعليقه على النصّ الثالث من نصوص سيبويه السابقة، أعرض الفارسي عن الحديث عن النصف الأوّل من هذا النصّ، وهو قوله "والنون تكون بدلاً من الهمزة في (فعلان: فعلى)" واكتفي بالتعليق على النصف الثاني منه، وهو قوله "كما أنّ الهمز بدلاً من ألف (حمرى)" فقال: "قال أبو علي: عنده أنّ التأنيث في (حمرء) كان حكمه أن يكون بألف ساكنة، نحو (حُبلاً) فلمّا وقعت الألف الساكنة بعد ألف ساكنة قلبت همزة، كما أنّ الألف في (رسائل) لمّا وقعت بعد ألف قلبت همزة، وشبه بها ياء (صحيفة)، وواو (عجوز) (2)، وعلى هذا قال في باب ما لا ينصرف (هذا ما لحقته ألف التأنيث بعد ألف)، فجعل همزة (حمرء) ونحوه منقلبةً عن ألف.

وحكي عن أبي الحسن أنّه قال: هذا ضعيف؛ لأنها همزة متحركة، وليست بألف. فكأنّ أبا الحسن جعل علامة التأنيث تكون بالهمزة كما تكون بالألف، ولم يجعل الهمزة منقلبةً من ألف، لكنها مع السدّة التي قبلها للتأنيث، كما أنّ الألف وحدها للتأنيث" (3).

وفي كتاب التكملة نصّ الفارسي على أنّ النون في (فعلان فعلى) زائدة، فقال "باب زيادة النون: قد زيدت النون في (فعلان) نحو (عطشان، وسكران)" (4). ثمّ تحدّث بعد ذلك بقليل عن الحروف التي تبدل من غيرها، فقال "ومنها النون، وقد أبدلت من الواو في نحو: صنعاني، وبهراني" (5).

وأكد هذا الرأي في حديث مفصّل في البغداديات، فقال في الشبه بين النون وحروف العلة الثلاثة "وذلك أنّ هذا الحرف (أي: النون) يشابه الياء والواو والألف، ويوافقها في غير جهة، منها: أنّ بعضها قد أبدلت من بعض، فأقيم كل واحد في البديل مقام الآخر. فمن ذلك: إبدال النون من الواو في قولهم (صنعاني وبهراني) في الإضافة إلى (صنعاء) و (بهراء).

وقياس هذا وما أشبهه، مما فيه علامة التأنيث التي هي ألف وهمزة، أن تبدل من همزته واو في الإضافة" (6)، كما تبدل منها الواو في التنثية والجمع بالألف والتاء، فيقال (صنعاوي) كما يقال (حمرأوي، وحمرأوان، وحمرأوات) لكن لمّا كانت النون تشابه الواو وأختيها أبدلت من الواو" (7).

(1) الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد (ت 987/377م): التعليقة على كتاب سيبويه . تحقيق وتعليق: د. عوض بن حمد القوزي، ج:3: 1993م، ص262.

(2) في (صحائف، وعجائز) .

(3) الفارسي، التعليقة على كتاب سيبويه ج:4: 1994م، ص254،255.

(4) الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد (ت 987/377م): التكملة . تحقيق ودراسة: د. كاظم بحر المرجان، ط2، عالم الكتب، بيروت، 1999م، ص 563.

(5) الفارسي، التكملة ص 572.

(6) أي: النسب .

(7) الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد (ت 987/377م): المسائل المشكّلة المعروفة بالبغداديات . دراسة وتحقيق: صلاح الدين عبدالله السكاوي، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية العراقية، بغداد، ص 150،151.

ثم أثار الفارسي سؤالاً في غاية الأهمية؛ فقال "فإن قيل: ما تتكرر أن تكون النون بدلاً من الهمزة، ولا تكون بدلاً من الواو؟".

ثم أجاب عنه بقوله "قلنا: لم نر الهمزة أبدلت منها النون، ورأيناها أبدل منها الموافق للواو، وهو الألف في قولهم (رأيت زيداً) و(إذن) في الوقف، فكما أبدل منها الموافق للواو كذلك أبدلت من الواو؛ لأن هذه الحروف الثلاثة، أعني: الياء والواو والألف، مجراهن مجرى حرف واحد، لوقوع كل واحد منها موقع الآخر، وانقلاب بعضها إلى بعض، وبتبيين ذلك في تصفح التصريف؛ فإنه حدٌ يشتمل على معرفة هذا دون غيره؛ فالنون في (بهراني) بدل من الواو"⁽¹⁾.

وبتأمل نصوص الفارسي السابقة نخلص إلى النتائج الآتية:

1- أنه اختار الشبه علةً لمنع (فعلان فعلى) من الصرف، ونصَّ على وجهين من وجوه الشبه بينه وبين (فعلاء) لا غير، تبعاً لشيخه ابن السراج.

2- أنه فسّر البدلية التي ذكرها سيبويه في نصّه الثاني، بأنها تعني (المعاقبة في الموضع)، فـ(النون) بدل من (الهمزة) في آخر (فعلاء)، لأن هذا الموضع إمّا أن تحل فيه الهمزة، وإمّا أن تحل فيه النون، ولا يجتمعان فيه. ولكنه عند تعرضه للبدلية في نصّ سيبويه الثالث، الذي هو في باب حروف البدل، سكت عنها فلم يفسرها، ونصَّ على أن نون (فعلان) زائدة مع الألف قبلها، وأنها زيدتا معاً، وهذا كله يعني أن البدلية بمعناها الصرفي الدقيق في نون (فعلان فعلى) مستبعدة عنده، ولذلك سكت عنها هنا.

3- أنه نصَّ على أن مسألة انقلاب همزة (فعلاء) عن ألف التانيث خلافيّة؛ لأنّ أبا الحسن الأخفش يرى أنّها غير مبدلة، وأنّها زيدت ابتداء مع الألف التي قبلها للتانيث، كما أنّ الألف وحدها في (بشرى) مثلاً للتانيث. وبهذا يكون الخلاف قد وقع في (فعلاء)، وهو الأصل الذي قاس عليه الخليل وسيبويه عليه (فعلان) وجعلوه تابعاً له في أحكامه، وإذا وقع الخلاف في بدلية همزة الأصل (فعلاء) فإنّ ذلك ينسحب على مسألة بدلية نون الفرع (فعلان) دون شك!

4- أنه يذهب في (صنعاني) وبابه، إلى أنّ النون فيه بدل من الواو لا من الهمزة، ويرى أنّ أصل النسبة (صنعاوي) على القياس، ثمّ أبدلت الواو نوناً، ويعلّل ذلك بالشبه الكبير بين النون وحروف العلة، وينصُّ على أنّ جعل النون فيه مبدلة من الواو أولى من جعلها مبدلة من الهمزة.

وبهذا يكون الفارسي قد أوهن القرينة السماعية الوحيدة التي تعلّق بها كل من حاول حمل البدلية في نصوص سيبويه على معناها الصرفي الدقيق.

(1) الفارسي، المسائل المشكّلة المعروفة بالبغداديات، ص 151.

موقف ابن جني (ت:392هـ)

بيّن ابن جني علة منع (فعلان فعلى) من الصرف، فقال في كتابه اللمع "كلّ وصف كان على (فعلان)، ومؤنّته (فعلى) فإنّه لا ينصرف معرفةً ولا نكرةً...؛ وذلك لأنّ هاتين الألف والنون ضارعتا ألفي التانيث في نحو: حمراء، وصفراء؛ لأنهما زائدتان مثلهما؛ ولأنّ مؤنّتها مخالف لبنائها كمخالفة مذكر (حمراء، وصفراء) لهما"⁽¹⁾.

ومع ثبات موقفه هذا في تعليل امتناع صرف (فعلان فعلى) من الصرف، فإنّ موقفه في بيان حقيقة نون هذا البناء بدا مختلفاً بين كتابيه (المنصف) و(سرّ الصناعة).

موقفه في كتابه المنصف:

لمّا شرح ابن جني المبحث الذي عقده المازني في تصريفه لذكر أمّهات الزوائد من الحروف وافقه فيما ذهب إليه من جعل الألف والنون في (فعلان: فعلى) زائدتين، فقال "وأما الألف والنون في نحو (عثمان، وسرحان) فإنّهما نظيرتا الألف والهمزة في باب (حمراء، وصفراء)، وأصل بنائهما لباب (سكران، وغضبان)؛ لأنّهما وصف، والزيادة بالوصف أحقّ منها بالاسم؛ لأنّ الوصف مشابهٌ للفعل، والزيادة في الفعل أقعد منها في الاسم"⁽²⁾.

ثم أخذ ابن جني في سوق الأدلة على أنّ الألف والنون في (فعلان فعلى) تضارعان الألف والهمزة في (فعلاء) فقال بعد نصّه السابق مباشرة "ويدلّ على أنّ الألف والنون في باب (سكران) ونحوه مضارعان لألفي التانيث في نحو (صفراء، وحمراء):

أنّ مؤنّث (سكران) على غير بنائه، وإنّما هو: سكرى، كما أنّ مذكر (حمراء) على غير بنائها، إنّما هو: أحمر، فهذا هنا كذلك ثمة، فأما قولهم (سكرانة، وعطشانة) فشاذ، والأكثر (سكرى، وعطشى).

وفيه دليلٌ آخر: وهو أنهم قد قالوا في جمع (ظربان): ظرّابي، فشبهوه بـ(صحاري)، وقياسه (ظرابين) كما تقول (سراحين)، ولكنّهم قلبوا النون من (ظربان) ياءً في الجمع؛ ليكون ذلك تنبيهاً على أنّ النون في (سكران) وبابه مشبّهةٌ بهمزة التانيث في (صحراء).

ولهذا قال النحويون: إنّ النون في باب (سكران) مشبّهةٌ بالألف الثابتة في باب (حمراء، وصفراء)؛ قالوا: لأنّ الوزن واحدٌ بالعدّة والحركة والسكون. قالوا: ولأنّك لا تقول (سكرانة) ولا (غضبانة) كما لا تقول (حمراء) ولا (صفراء)؛ لأنّ علامة التانيث لا تدخل على علامة التانيث، ولا على ما كان بمنزلتها.

(1) ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت 392هـ/1001م): اللمع في العربية. تحقيق: حامد المؤمن، ط2، عالم الكتب، بيروت، 1985م، ص 215.

(2) ابن جني، المنصف، ج1 ص157.

وأيضاً فقد قالوا في جمع (سكران): سكارى، كما قالوا في جمع (صحراء): صحارى، وأصله (سكارين) كما أن أصل هذا (صحاريّ) فحذفوا من (سكارى) كما حذفوا من (صحارى) (1).

ثم استدعى ابن جني البدليّة الواردة في نصوص سيبويه بعد النصّ السابق مباشرة، وقدم تفسيره لها، فقال: "فأمّا قولهم: إنّ النون في باب (سكران) بدلٌ من الهمزة، فلا يريدون به (البدل) الذي هو على حدّ قولهم في (مُفعل) من (أيقنت، وأيسرت): موقن، وموسر. وإنّما يريدون أنّ هذه الهمزة بمنزلة هذه النون، يتعاقبان. على حدّ ما يقولون: إنّ الألف واللام بدلٌ من التتوين. إنّما معناه أنّهما يتعاقبان؛ لأنّنا لم نرهم أبدلوا النون من الهمزة في غير هذا الموضع" (2).

ثم استحضر قول العرب (صنعانيّ) في النسب إلى (صنعاء) ونحوه، ولمح أنّه يتعارض مع قطعه بأنّ النحاة لم يذكروا إبدال النون من الهمزة إلا في (فعلان فعلى)، ويتعارض أيضاً مع تفسيره (البدليّة) بـ (المعاقبة)، فردّد هذا الاعتراض المحتمل، بقوله: "فأمّا قولهم في النسب إلى (صنعاء، وبهراء): صنعانيّ، وبهرانيّ، فقد ذهبوا فيه إلى أنّ النون بدلٌ من الهمزة. قال أبو علي: وليس كذلك، إنّما قدره بدليّاً: صنعائيّ، وبهراويّ، ثمّ أبدل النون من الواو المبدلة من الهمزة؛ قال: لأنّنا لم نر النون أبدلت من الهمزة في غير هذا الموضع. قال: وقد رأيناهم أبدلوا الواو من النون في قولهم (مواقِد) وهم يريدون (مَن واقِد)؛ فلما رأيناهم أبدلوا الواو من النون قلنا: إنّ النون في (بهرانيّ) وصنعانيّ) بدلٌ من الواو، ولم نرهم أبدلوا الهمزة من النون ولا النون من الهمزة" (3).

ثم نقل ابن جني أنّ شيخه الفارسيّ بعد زمنٍ قبل أن تكون النون في (بهرانيّ، وصنعانيّ) مبدلةً من الهمزة، فقال عن شيخه "ثمّ قال بعد ذلك بزمانٍ: لو أجاز مجيزٌ أن تكون النون في (صنعاني، وبهراني) بدلاً من الهمزة لكان وجهها؛ لأنّ الغرض أن يزول لفظ الهمزة مع يائي الإضافة؛ فجاز أن تبدل الهمزة نوناً؛ لتقارب بعض هذه الحروف من بعض. يريد بذلك أنّهم قد أبدلوا الألف من النون في الوقف، نحو (رأيت زيدا) و(لنسفعا)، يقول: والألف قريبةٌ من الهمزة، فكما جاز أن يبدلوا الألف من النون، جاز أيضاً أن يبدلوا النون من الهمزة. والقول الأوّل هو الذي كان يعتمد عليه وهو الأقوى" (4).

(1) ابن جني، المنصف، ج 1 ص 157، 158.

(2) ابن جني، المنصف، ج 1 ص 158.

(3) ابن جني، المنصف، ج 1 ص 158.

(4) ابن جني، المنصف، ج 1 ص 159.

موقفه في كتابه (سرُّ صناعة الإعراب)

ذكر ابن جني في الباب الذي عقده للنون في كتابه (سرُّ الصناعة) أنّ حرف (النون) يقع أصلاً، وبدلاً، وزائداً، ثم قال: "فأمّا البدل فذهب أصحابنا إلى أنّ النون في (فعلان فعلى) نحو (سكران...) بدلٌ من همزة (فعلاء) نحو (حمراء)"⁽¹⁾.

وبيّن السبب الذي دعاهم إلى هذا القول، فقال: "وإنما دعاهم إلى القول بهذا أشياء: منها: أنّ الوزن في الحركة والسكون في (فعلان) و(فعلاء) واحدٌ، وأنّ في آخر (فعلان) زائدتين زيدتا معاً، والأولى منهما ألفٌ ساكنةٌ، كما أنّ (فعلاء) كذلك. ومنها: أنّ مؤنث (فعلان) على غير بنائه، إنّما هو (فعلى)، كما أنّ مذكر (فعلاء) على غير بنائها، إنّما هو (أفعل). ومنها: أنّ آخر (فعلاء) همزةٌ، وهي علامة التانيث، كما أنّ آخر (فعلان) نونٌ، تكون في (فعلن) نحو (قمن، وقعدن) علامة تانيث"⁽²⁾.

ثم نصّ على أنه لم يكن أمام النحاة، مع قوّة هذا الشبه، إلا أحد أمرين؛ فقال على طريقة السبر والتقسيم "فلما اشتبهت الهمزة والنون هذا الاشتباه، وتقاربنا هذا التقارب، لم يخلوا من: أ. أن يكونا أصليين كل واحدٍ منهما قائمٌ بنفسه غيرُ مبدلٍ من صاحبه. ب. أو يكون أحدهما منقلباً عن الآخر"⁽³⁾.

ثم أسقط الخيار الأوّل، ليثبت بسقوطه الخيار الثاني، على طريقة قياس العكس، فقال "فالذي يدلُّ على أنّهما ليسا أصليين، بل النون بدلٌ من الهمزة: قولهم في (صنعاء، وبهراء) لَمَّا أرادوا الإضافة إليهما (صنعائيٌّ، وبهرانيٌّ) فإبدالهم النون من الهمزة في (صنعاء، وبهراء) يدلُّ على أنّها في باب (فعلان: فعلى) بدلٌ من همزة (فعلاء)"⁽⁴⁾.

ثم ساق بعض القرائن التي يقوي بها هذا القول، من أبنيةٍ أخرى ملحقه (فعلان) وليست منه، فقال: "وإذا ثبت ذلك، فقد ينضاف إليه مقويّاً له قولهم في جمع (إنسان): (أناسيٌّ) فجرى هذا مجرى قولهم (صلفاء وصلافيٌّ...) فردُّهم النون في (إنسان...) ياءً في (...أناسيٌّ) كما ردُّوا همزة (...صلفاء) ياءً؛ يدلُّ على أنّ الموضع للهمزة، وأنّ النون داخلةٌ عليها. ونحو من ذلك أيضاً قولهم (سكران، وسكارى...) فجرى هذا مجرى (صحراء، وصحاريٌّ)"⁽⁵⁾.

(1) ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت 392/1001م): سرُّ صناعة الإعراب. دراسة وتحقيق: د.حسن هندواوي، ط2، دار القلم، دمشق، 1993/، ج2 ص435.

(2) ابن جني، سرُّ صناعة الإعراب، ج2ص 435، 436.

(3) ابن جني، سرُّ صناعة الإعراب، ج2ص 436.

(4) ابن جني، سرُّ صناعة الإعراب، ج2ص 436.

(5) ابن جني، سرُّ صناعة الإعراب، ج2ص 436.

ثم أثار سؤاليين مهمين من باب الفرض العقلي حتى يستغرق هذا النقاش، أحدهما عن (النون، والهمزة) ما الذي جعله يقطع بأنّ الهمزة هي الأصل، والنون هي الفرع؟ والثاني عن نحو (إنسان) ما علاقته بالنقاش الدائر حول بناء (فعلان) مع أنه ليس منه! وهذا بيان ذلك:

1- قال ابن جني "فإن قيل: فما تتكر أن تكون النون هي الأصل والهمزة بدل منها، بدلالة قلبهم النون في (...إنسان) ياءً في (...أناسي)، فكما قلبت هنا ياء كذلك قلبت نون (فعلان) همزةً في (فعلاء). وما الفرق بينك وبين من عكس الأمر عليك؟"⁽¹⁾.

يريد ابن جني من هذا الاعتراض المفترض أنه قد يقال: إن هذا الدليل يقبل القلب؛ لأنه لا مانع من أن يقال: إنّ الهمزة في (صلافي) قلبت ياءً، تشبيهاً لها بالنون في قولهم (أناسي)، وفي ذلك دليل على أن نون (فعلان) هي الأصل، وهمزة (فعلاء) هي الفرع، وأنّ الهمزة مبدلة من النون.

وهو اعتراض في غاية الدقة، والنفوذ إلى أعماق النقاش، وقد أجاب عنه ابن جني بقوله:
"فالجواب: أنّ الذي قدمناه من قولهم في (صنعاء، وبهراء): صنعائي، وبهراني، دلالة قاطعة على أنّ النون هي البدل من الهمزة، لا أنّ الهمزة بدل من النون، وإذا كان الأمر كذلك فالنون أيضاً في (إنسان...) بدل من الهمزة؛ لقولهم: ... أناسي، كقولهم صلافي"⁽²⁾.

2- قال ابن جني "فإن قلت: فإنّ (إنساناً): (فعلان)، و(ظربان): (فعلان)، وليس فيهما (فعلان)، وأنت قد قدمت من قولك أنّ النون في (فعلان) بدل، ولم تذكر (فعلان) ولا (فعلان)!"

فالجواب: أنّ الأصل كما تقدّم لـ(فعلان) بالمشابهة التي ذكرناها بينه وبين (فعلاء)، فأما (فعلان) و(فعلان) فإنّما شبها بـ(فعلان) للزيادة التي في أواخرهما ومشابهتها للزيادة التي في آخر (فعلان)؛ فحماً في البدل على (فعلان)"⁽³⁾.

وبهذا يكون ابن جني قد حسم أمره، وذهب إلى أنّ نون (فعلان فعلى) مبدلة من همزة (فعلاء)، وبيّن أنّ قوّة الشبه بين البنائين، مع إبدال العرب الهمزة نوناً في (صنعائي) ونحوه، كان فيهما ما يكفي من الدلالة على أنّ نون (فعلان فعلى) مبدلة من الهمزة مطلقاً، ثمّ وسّع دائرة النقاش جدّاً حين أخذ يستعرض كلّ بناء في آخره (ألف ونون) زائدتان، ويستتبط منها القرائن على دقّة ما ذهب إليه، لأنّ (فعلان فعلى) هو أمّ باب جميع الأبنية المختومة بهما.

ولكي يستغرق ابن جني هذه المسألة ويستوفيها ختم حديثه فيها بسؤالٍ مفترض، عن سرّ اختيار العرب (النون) دون غيرها ليجعلوها بديلاً لهمزة (فعلاء)، فقال: "فإن قيل: فلم أبدلت همزة (فعلاء) نوناً؟ وما الذي سهّل ذلك وحمل عليه؟"

(1) ابن جني، سرّ صناعة الإعراب، ج2ص 437 .

(2) ابن جني، سرّ صناعة الإعراب، ج2ص 437 .

(3) ابن جني، سرّ صناعة الإعراب، ج2ص 437، 438 .

ثم أجاب عن هذا السؤال بسرد أوجه الشبه القوي بين (النون) وبين (حروف اللين)، وجعل ذلك الشبه سبباً في انقلاب همزة فعلاء إلى النون دون غيرها من حروف المعجم، لأنَّ الهمزة قد قلبت إلى حروف اللين الثلاثة لا غير، فلماً احتيج إلى قلب الهمزة إلى حرفٍ من خارج حروف اللين، كانت النون أولى الحروف؛ لشبهها القوي بحروف اللين: في الصفات، والزيادة، والحذف، والنيابة عن علامة الإعراب الأصلية⁽¹⁾.

وما كان لأبي الفتح أن يغفل عن أنَّ رأيه هذا يخالف رأي شيخه الفارسي، الذي انتصر له في كتابه المنصف، كما رأينا قبل قليل، فذكر رأي شيخه دون أن يصرح باسمه، وهذا عندي من مظاهر إجلال أبي الفتح له، ومبالغته في رعاية حقّه، والاعتراف بسابق فضله، فقال: "ومن حدّاق أصحابنا من يذهب إلى أنَّ النون في (صنعانيّ، وبهرانيّ) إنّما هي بدلٌ من الواو، التي تبدل من همزة التأنيث في النسب، وأنَّ الأصل (صنعواي، وبهراوي)، وأنَّ النون هناك بدلٌ من هذه الواو، كما أبدلت الواو من النون في قولك (من وَّأقد، وإن وَّقفت وَّقفت) ونحو ذلك. وكيف تصرّفت الحال فالنون بدلٌ من بدلٍ من الهمزة"⁽²⁾.

يريد ابن جني بعبارته الأخيرة هذه أنَّ رأي شيخه الفارسي في تحليل قول العرب (صنعانيّ) ونحوه لا يسقط رأيه، لأنَّ النون في (صنعانيّ) إن لم تكن بدلاً من الهمزة مباشرةً كما يرى هو؛ فإنّها بدلٌ من الهمزة بتوسط الواو بينهما، فالأمر عائدٌ إلى أنَّ الهمزة هي الأصل الأوّل على كلّ حال.

ثمَّ أكمل ابن جني عرض رأي شيخه، دون أن يصرّح باسمه أيضاً، فقال: "وإنما ذهب من ذهب إلى هذا؛ قال: لأنّه لم ير النون أبدلت من الهمزة في غير هذا، وكان [يحتج⁽³⁾] في قولهم: إنّ نون (فعلان) بدلٌ من همزة (فعلاء)، فيقول: ليس غرضهم هنا (البذل) الذي هو نحو قولهم في (ذئب): ذيب، وفي (جؤنة): جونة، وإنما يريدون أنَّ النون تعاقب الهمزة، كما تعاقب لامُ المعرفة التتوين، أي لا تجتمع معه، فلماً لم تجتمع قيل إنّها بدلٌ منه، وكذلك النون والهمزة.

وهذا مذهبٌ ليس ببعيدٍ أيضاً"⁽⁴⁾.

(1) ينظر: ابن جني، سرُّ صناعة الإعراب، ج2ص438-440.

(2) ابن جني، سرُّ صناعة الإعراب، ج2ص440.

(3) سقطت هذه الكلمة من النص في الكتاب، وقد كان النص بسقوطها مشكلاً جداً، ولم يتيسر لي فهمه، وبعد بحث طويل وجدت النص منقولاً في المحكم والمحيط الأعظم في موضعين هما (ص ن ع) و(ب ه ر) فاستدركت هذا السقط منه. ينظر: ابن سيده، علي بن إسماعيل (ت 1065/458م) المحكم والمحيط الأعظم. تحقيق: مصطفى السقا، وآخرين، ط1، مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، 1985م.

(4) ابن جني، سرُّ صناعة الإعراب، ج2ص440.

ولأنّ هذا المذهب ليس ببعيدٍ وجدنا ابن جنّي في (التصريف الملوكي) يجيز في (صنعانيّ) ونحوه الوجهين، فيقول "تبدل النون من ألف التانيث، قالوا في (صنعاء): صنعانيّ، وفي (بهاء): بهرانيّ، وإن شئت قلت: النون بدلٌ من الواو في: صنعائيّ، وبهراويّ" (1).

وبتأمل موقف ابن جنّي في هذه المسألة في كتبه المختلفة نخلص إلى النتائج الآتية:

1- أنّ ابن جنّي كان متأثراً بأراء شيخه الفارسيّ، فوافقه في كتابيه (اللمع، والمنصف) في النقاط الآتية:

أ. أنّ علة منع (فعلان فعلى) من الصرف هي مضارعة لـ(فعلاء) من وجهين هما: الزيادة، ومجيء المؤنث منهما على غير بناء المذكر. وهما الوجهان اللذان نصّ عليهما الفارسي، تبعاً لشيخه ابن السراج، كما سبق.

ب. أنّ أوجه الشبه بين (فعلان) و(فعلاء) تشير إلى أنّ (النون) بمنزلة (الهمزة) وليست بدلاً منها.

ج. أنّ (البديلية) في قول سيبويه (إنّ نون (فعلان) بدلٌ من الهمزة) تعني: المعاقبة في المحلّ الواحد.

د. أنّ الأقوى في (صنعانيّ) ونحوه هو أنّ النون بدلٌ من الواو لا من الهمزة.

2- أنّ ابن جنّي قد عبّر عن رأيه المستقل، في كتابه سرُّ صناعة الإعراب، وقد أُلّفه بعد (المنصف) قطعاً (2)، وأنّه ذهب فيه إلى أنّ نون (فعلان فعلى) بدلٌ من همزة (فعلاء)، وأنّ البديل فيها حقيقيّ، على حدّه عند الصرفيّين.

3- أنّه وظّف أوجه الشبه بين (فعلان) و(فعلاء) في تقوية ما ذهب إليه شيخه الفارسيّ، ووافقه هو فيه في (المنصف) من أنّ تلك الأوجه تشير إلى أنّ النون بمنزلة الهمزة، لا أنه بدلٌ منها. ثمّ وظّف أوجه الشبه نفسها في تقوية ما ذهب إليه هو منفرداً، في (سرُّ صناعة الإعراب) من أنّ تلك الأوجه تشير إلى أنّ النون بدلٌ من الهمزة.

وهذا يعني أنّ تلك الأوجه لا تعدو أن تكون مؤشراتٍ وقرائنَ على تقارب الصيغتين، لا ترقى لأن تكون دليلاً على أنّ إحدى الصيغتين أصلٌ للأخرى؛ ولذلك قبلت تعدّد التوجيه.

4- أنّه قوّى أنّ تكون النون في (صنعانيّ) ونحوه مبدلةً من الواو لا من الهمزة تبعاً لشيخه الفارسي، حين كان يرى رأيه في (المنصف)، ثمّ ذهب إلى أنّ النون فيها مبدلةً من الهمزة

(1) ابن جنّي، أبو الفتح عثمان (ت 392هـ/1001م): التصريف الملوكي . تحقيق وتقديم وتعليق: د. البدرابي زهران، ط1، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، 2001م، ص 138 .

(2) قلت ذلك لأنّه قد أحال في كتابه سرُّ الصناعة إلى كتابه المنصف في مواضع كثيرة. ينظر: ج1ص96، 117، 429. ج2ص469، 576، 592، 600، 792، 800.

مباشرةً في كتابه (سرُّ صناعة الإعراب) حين ذهب فيه إلى أنّ نون (فعلان) بدلٌ من همزةٍ، مطلقاً؛ لأنّ هذا القول في (صنعائيّ) ونحوه هو المستند الأقوى، لاستنباط دليلٍ من السماع على هذا القول.

5- أنّه تمسكّ بالاستدلال بـ(صنعائيّ) ونحوه على ما ذهب إليه في سرِّ الصناعة من جعل النون في (فعلان) مبدلةً من همزةٍ، على كلّ حال؛ لأنّه هو الشاهد السماعيّ الوحيد الذي يمكن أن يتعلّق به، ولذلك صرّح بأنّه حتى لو سلّم لشيخه أنّ النون في (صنعائيّ) بدلٌ من الواو لا من الهمزة؛ فإنّ ذلك لا يُسقط استدلاله به على إبدال الهمزة نوناً؛ لأنّ الواو في (صنعائيّ) بدلٌ من الهمزة في (صنعاء)، فالأمر عائداً إلى الهمزة من كلّ وجه.

6- أنّه شعر بأنّ العنصرين الرئيسين في هذه المسألة الشائكة، وهما (قول العرب: صنعائيّ وبهراني ونحوهما، وأوجه التشبه بين فعلان و فعلاء) قابلان لتعدّد التوجيه، مرةً لدعم رأي الفارسي، ومرةً لدعم رأيه هو. وأنّ هذا الشعور هو الذي جعله؛ لعدالته وموضوعيته، يجعل رأيه بجوار رأي شيخه، ويعود بعد أن استغرق طاقاته في إيضاح رأيه، وحشد القرائن المقويّة له، ليقرّر بأنّ مذهب شيخه "ليس ببعيد أيضاً".

7- أنّه لم يقصر القول ببديليّة نون (فعلان) من همزة (فعلاء) على سيبويه أو الخليل كما رأينا عند بعض سابقيه، بل نسبه إلى البصريين حيث قال (وذهب أصحابنا) وهي كلمة اعتاد أبو الفتح الكناية بها عن (البصريين)، وهو تعبيرٌ شائعٌ في كتبه⁽¹⁾. وفي هذا ما يشعر بأنّ هذا الرأي كان يحظى بقبولٍ عند البصريين، أو عند غالبيتهم، في عصر أبي الفتح على الأقلّ.

موقف أبي نصر القيسي (ت: 401هـ)

نقل أبو نصر القيسيّ في كتابه (شرح عيون كتاب سيبويه) نصّ سيبويه الأوّل، الذي بيّن فيه علّة منع (فعلان فعلى) من الصرف، ثمّ علّق عليه بقوله: "زعم بعض الناس أنّ قول سيبويه تناقض حين قال هنا: جعلوا النون حيث كانت بعد ألف كالف حمراء. وقال بعد ذلك في باب البديل: إنّ نون (غضبان وعطشان) بدلٌ من الهمزة"⁽²⁾، ثمّ بيّن أبو نصر حجّة هذا الزاعم، فقال: "وحجّته أنّه قال: قال سيبويه في باب ما يجري وما لا يجري: جعلوها، أي النون، حيث جاءت بعد ألف، كالف حمراء؛ لأنّها على حالها في عدّة الحروف والتحرك والسكون؛ ولذلك امتنع (غضبان) من الصرف في النكرة. ثم قال: هذا منتهى قوله، يعني سيبويه، ثم قال: وهو يدلُّ على أنّها ليست ببديلٍ من همزة، مع أنّ الهمزة لم تكن معهودةً هناك ولا متوهمة فتكون النون بدلاً منها. وإنّما دعا هذا الزاعم

(1) ينظر مثلاً: السمرائي، د.فاضل صالح: ابن جني النحوي. ط1، دار عمار، عمّان، 2006م، ص 241 - 285.

(2) القيسي، شرح عيون كتاب سيبويه، ص 200 .

إلى أن ألزم سيبويه التناقض قوله في باب البديل: إنَّ النون تكون بدلاً من الهمزة في (فعلان فعلى). بعد أن قال فيها في باب ما يجرى وما لا يجرى ما قد نصَّه⁽¹⁾.

ثم أجاب أبو نصر عن زعم هذا الزاعم فقال:

"وقد أساء في التأويل، وإنما أراد سيبويه (رحمه الله) بقوله (جعلوها كألف حمراء) أنها حين أبدلت من ألف التأنيث جعلوها بمنزلتها في أنها لا ينصرف الاسم الذي هي فيه في معرفة ولا نكرة، فإنما يعني أنها وإن كانت نوناً مبدلةً من همزة، في مثال لا تكون إلا للتأنيث، فهي تجري مجرى الهمزة التي هي بدلٌ منها؛ لأنها في موضعها، والاسم معها على مثاله مع ما هي بدلٌ منه؛ ولولا ذلك لانصرف في النكرة.

والهمزة وإن لم تكن معهودةً هناك فلا يبطل أن تكون متوهمةً ولا يبطل البديل، كما أن (ليس) بدلٌ من (لاس)، ولم يتكلم بـ(لاس) كما لم يتكلم بالهمزة التي النون بدلٌ منها. وكما قالوا (يدعه تركةً واحدةً) فجعلوها بدلاً من (ودعةً واحدةً)، ولم يتكلم به. وجاء (مذاكير) على (مذكارة) ولم يتكلم بـ(مذكارة)⁽²⁾.

وبتأمل كلام القيسي نخلص إلى النتائج الثلاث الآتية:

1. أنه صرَّح بوجود خلافٍ حول نصوص سيبويه في (فعلان فعلى) من حيث تناقضها وعدمه.
2. أنه حاول الجمع بين نصوص سيبويه، فذهب إلى أن نون (فعلان) مبدلةٌ عند سيبويه من همزةٍ إبدالا حقيقياً، وأن مراده بالمضارعة: المضارعة في الأحكام بين الهمزة وبديلتها النون.
3. أنه صرَّح بأن من أنكر البدلية من العلماء ورأى في نصوص سيبويه تناقضاً، قد احتجَّ بأنَّ إبدال النون من الهمزة غير معهودٍ ولا متوهَّم، وذهب إلى أن ذلك لا يمنع من قبول البدلية فيها قياساً على مسائل أخرى بُني الرأي فيها على أصولٍ متوهَّمة لم تنطق بها العرب.

وبهذا تكون نصوص سيبويه في (فعلان فعلى) قد أصبحت في نهاية القرن الرابع الهجري مثار نقاشٍ صريحٍ بين العلماء، من حيث تناقضها وعدمه، بعد أن ظلَّ العلماء على مدى أكثر من قرنين من الزمان، يقفون عن التصريح بالتناقض أو توهُّمه أو الجنوح إليه، فكان منهم من يأخذ من تلك النصوص ويدع، وكأنه أخذ ما فهم منها وترك ما لم يفهم، وكان منهم من يفسِّر ويشرح ويستدلُّ، متورِّعاً عن الحديث عن (التناقض) صراحةً.

ولا شكَّ أنَّ ذلك صورةٌ من صور الأثر البالغ الذي أحدثه كتاب سيبويه في معظم علماء عصره والعصور القريية التالية له، فقد شغلوا بفهمه وتأمله وتفسيره والغوص في أعماقه، وجنحوا

(1) القيسي، شرح عيون كتاب سيبويه، ص 201.

(2) القيسي، شرح عيون كتاب سيبويه، ص 201.

إلى استبعاد الخطأ أو الخلل عنه، نظراً لغزارة مادّته العلمية واختلافه المطلق عن غيره من التأليف النحوية التي عهدوها كمّاً وكيفاً، حتى إنهم سمّوه (قرآن النحو)⁽¹⁾؛ وقد شكّل ذلك ثقافةً جمعيّة عميقةً أحلّت كتاب سيبويه منزلةً عاليةً، أدّت إلى تهيبّ معظم العلماء من تخطّئته، واهتمامهم المفرط بفهمه والانتصار له، وهذا كلّهُ يفسّر تأخّر التصريح بالتناقض المحتمل في نصوص سيبويه هذه إلى نهاية القرن الرابع الهجريّ.

وقد قمت باستقراء عددٍ كبيرٍ جدّاً من كتب نحاة ما بعد القرن الرابع الهجريّ⁽²⁾، واستطلعت ما كتبه في مسألتي (فعلان فعلى) اللتين أثارهما سيبويه، وهما (علّة منعه من الصرف، وحقيقة نونه) فوجدت أنّ الذين اهتموا بتفسير نصوص سيبويه قلّةً من العلماء، في حين أنّ أكثر النحاة لم يتعرّض لتفسير تلك النصوص.

وبناءً على ذلك قسمت علماء ما بعد القرن الرابع الهجريّ باعتبار موقفهم من نصوص سيبويه في (فعلان فعلى) إلى قسمين، قسمٌ لم يتعرّض لنصوص سيبويه بإثبات الإشكال فيها أو دفعه، وقسمٌ تعرّض لتلك النصوص وناقشها وأبدى الرأي فيها، وهذا بيان كلِّ قسمٍ منهما على حدة.

القسم الأوّل:

هذا القسم فيه معظم النحاة، وقد أعرضوا جميعاً عن مناقشة نصوص سيبويه في (فعلان فعلى)، وهم مع اتفاقهم جميعاً في ذلك يختلفون من حيث مذاهبهم في مسألتي (فعلان فعلى): مسألة علّة منعه من الصرف، ومسألة حقيقة نونه، فهم باعتبار ذلك ثمانين فرقاً، هذا بيانها:

الفريق الأوّل: فريقٌ من العلماء جعلوا علّة منع (فعلان فعلى) من الصرف مضارعة له (فعلاء) مع اختلافٍ بينهم في وجوه المضارعة بين من اعتبر وجهاً واحداً منها لا غير، وبين من عدّد وجوهاً كثيرةً، ولم أجد لهم كلاماً في مسألة حقيقة نون (فعلان فعلى) إذ لم يتحدثوا عن مسألة إبدال النون أصلاً.

(1) ينظر مثلاً: اللغوي، أبو الطيب عبدالواحد بن علي (ت 962/351هـ): مراتب النحويين . تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط2، دار نهضة مصر، القاهرة 1974م، ص 106 .

(2) بنيت على هذا الاستقراء تقسيمي الآتي لنحاة ما بعد القرن الرابع الهجري إلى قسمين، تحت القسم الأوّل منهما ثمانين فرقاً، واكتفيت بالتمثيل لكل فريق منها بأشهر النحاة فيه، ولم أثبت جميع الكتب التي شملها الاستقراء، لضيق مقام هذا البحث .

ومن هؤلاء العلماء: ابن الخشاب⁽¹⁾، وابن الخباز⁽²⁾، وابن الحاجب⁽³⁾، والمرادي⁽⁴⁾، وابن هشام⁽⁵⁾، وناظر الجيش⁽⁶⁾، والأزهري⁽⁷⁾.

الفريق الثاني: فريق من العلماء جعلوا علة منع (فعلان فعلى) من الصرف مضارعه لـ(فعلاء)، وجعلوا إبدال النون من الهمزة خاصاً ببعض شواذ النسب، في (صنعائي) وبأبيه، ومن هؤلاء: ابن مالك⁽⁸⁾، وابنه بدر الدين⁽⁹⁾.

الفريق الثالث: فريق من العلماء جعلوا علة منع (فعلان فعلى) من الصرف مضارعه لـ(فعلاء)، ولم يذكروا إبدال النون من الهمزة، لأنهم ذهبوا في (صنعائي، وبهراني) وبأبهما، وهو الشاهد السماعي الوحيد عند من أثبت إبدال النون من الهمزة، إلى أن النون فيه مبدلة من الواو لا من الهمزة، فأسقطوا بذلك مسألة إبدال النون من الهمزة مطلقاً، ومن هؤلاء: الزمخشري⁽¹⁰⁾، وابن الدهان⁽¹¹⁾، وأبو البركات الأنباري⁽¹²⁾.

- (1) ينظر: ابن الخشاب، أبو محمد عبدالله بن أحمد (ت 1171/567م): المترجل . تحقيق ودراسة: علي حيدر، دمشق، 1972م، ص 80، 81.
- (2) ينظر: ابن الخباز، أحمد بن الحسين (ت 1241/639م): توجيه اللمع . دراسة وتحقيق: أد.فايز زكي محمد دياب، ط1، دار السلام، القاهرة، 2002م، ص 417.
- (3) ينظر: ابن الحاجب، أبو عمر عثمان (ت 1248/646م): شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب . دراسة وتحقيق: جمال عبدالعاطي مخيمر أحمد، ط1، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة، 1997م، ج1ص 307 .
- (4) ينظر: المرادي، الحسن بن قاسم (ت 1348/749م) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك . شرح وتحقيق: أد.عبدالرحمن علي سليمان، ط1، دار الفكر العربي، القاهرة، 2001م، ج3ص 1191.
- (5) وهذا مطرد في جميع كتب ابن هشام، ينظر مثلاً: ابن هشام، عبدالله بن يوسف الأنصاري (ت 1359/761م) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك . تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية، بيروت، 1994م، ج4ص 109.
- (6) ينظر: ناظر الجيش، محمد بن يوسف (ت 1376/778م) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد . دراسة وتحقيق: أد.علي محمد فاخر وآخرين، ط1، دار السلام، القاهرة، 2007م، ج8ص 397.
- (7) ينظر: الأزهري، خالد بن عبدالله (ت 1499/905م) التصريح بمضمون التوضيح . دراسة وتحقيق: د.عبدالفتاح بحيري إبراهيم، ط1، 1997م، ج4ص 219.
- (8) ينظر: ابن مالك، أبو عبدالله محمد بن عبدالله (ت 1273/672م) شرح الكافية الشافية . حققه وقدم له: د.أحمد عبدالمنعم هريدي، ط1، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، 1982م، ج3ص 1438، 1439 .
- (9) ينظر: ابن الناظم، بدر الدين محمد بن محمد بن مالك (ت 1287/686م) شرح ألفية ابن مالك . حققه وضبطه وشرح شواهد ووضع فهارسه: د.عبدالحميد السيد محمد عبدالحميد، دار الجيل، بيروت، ص635، 636 .
- (10) ينظر: الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر (ت 1143/538م) الأئموذج في النحو . اعتنى به: سامي بن حمد المنصور، ط1، 1999م، ص 16 . والزمخشري، المفصل في صنعة الإعراب . قدم له ووضع حواشيه وفهارسه: د.إميل بديع يعقوب، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1999م، ص 45 و 484 .
- (11) ينظر: ابن الدهان، أبو محمد سعيد بن المبارك (ت 1173/569م): الفصول في العربية . حققه: د.فانز فارس، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1988م، ص 50 و 138 .
- (12) ينظر: الأنباري، أبو البركات عبدالرحمن بن محمد (ت 1181/577م): أسرار العربية، اعتنى بتحقيقه: محمد بهجة البيطار، وعاصم بهجة البيطار، ط2، دار البشائر، دمشق، 2004م، ص 279، والأنباري، الوجيز في علم التصريف . تحقيق: د.علي حسين البواب، ط1، دار العلوم، الرياض، 1402هـ، ص 50 .

الفريق الرابع: فريق من العلماء جعل علةً منع (فعلان فعلى) من الصرف مضارعة لـ (فعلاء)، وأثبت الخلاف بين العلماء في إبدال النون في (صنعاني، وبهراني) وبابهما، ونقل قول كل فريق بحججه، دون أن يكون له رأي في المسألة ظاهرًا، ومن هؤلاء: الثماني⁽¹⁾.

الفريق الخامس: فريق من العلماء جعلوا علةً منع (فعلان فعلى) من الصرف مضارعة لـ (فعلاء)، ونسبوا هذه العلة إلى سيبويه⁽²⁾، ونصّوا على أن المبرّد يجعل علةً منعه من الصرف إبدال نونه من همزة (فعلاء). ومن هؤلاء: ابن عصفور⁽³⁾، والرضي⁽⁴⁾.

الفريق السادس: فريق من العلماء لم أجد له رأيًا في مسألة إبدال النون، لا من الهمزة ولا من غيرها، ووجدته قد استحدث علةً جديدةً لمنع (فعلان فعلى) من الصرف غير المضارعة، وفي هذا الفريق: الأعلم الشنتمري، وأبو القاسم السهيلي، إلا أن الأعلم قبل علة المضارعة بين (فعلان) و(فعلاء) التي ذكرها النحاة قبله، وأجاز معها علةً أخرى، في حين ردّ السهيلي علة النحاة هذه، واستبدل بها علةً أخرى، وهذا بيان اجتهاد كل واحد منهما على حدة:

1. الأعلم الشنتمري (ت: 476هـ):

اكتفى الأعلم في كتابه النكت في تفسير كتاب سيبويه باستنساخ بعض ما كتبه السيرافي في شرحه بابي (الممنوع من الصرف) و(حروف البديل)، دون أي إضافة له⁽⁵⁾، أمّا في كتابه (المختار في إذاعة سرائر النحو) فقد ناقش علة منع (فعلان فعلى) من الصرف؛ فذكر علة المضارعة بينه وبين (فعلاء) التي ذكرها النحاة من قبله، وأجاز معها علةً أخرى من اختراعه هو، فقال:

"وأما (فعلان فعلى) فممتنع من الصرف في المعرفة والنكرة، وعلة أنه صفة كـ (أحمر)، وفي آخره زيادتان بمنزلة الزيادتين في آخر (حمراء)، فإن شئت قلت: هو مضارع لـ (أحمر) لأنه صفة مثله، ومؤنثه مخالف له، كما خالف (أحمر) مؤنثه. وإن شئت قلت: ضارع (حمراء) لأنه على زنتها في عدد الحروف والحركات والسكون والزيادة؛ والدليل على ذلك أن الهاء لا تلحقه كما لا تلحق (حمراء)، ألا ترى أنك لا تقول (سكرانة) كما لا تقول (حمراء). ودليل ثان يبين مضارعة

(1) ينظر: الثماني، عمر بن ثابت (ت 1050/442م): الفوائد والقواعد. تحقيق: د. عبدالوهاب محمود الكحلة، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، 2003م، ص 623، والثماني، شرح التصريف. تحقيق: د. إبراهيم بن سليمان البعيمي، ط1، مكتبة الرشد، الرياض، 1999م، ص 340 - 342.

(2) ما عدا ابن عصفور فإنه لم ينسبها إلى سيبويه صراحة بل قال (وزعم بعض النحويين) يقصد سيبويه.

(3) ينظر: ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن (ت 1270/669م): شرح جمل الزجاجي. تحقيق: د. صاحب أبو جناح، ط1، عالم الكتب، بيروت، 1999م، ج2 ص 216، 217.

(4) ينظر: الرضي، محمد بن الحسن الأسترايادي (ت 1287/686م): شرح الرضي لكافية ابن الحاجب. القسم 1، دراسة وتحقيق: د. حسن بن محمد الحفظي، ط1، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، 1993م، ج1 ص 169، 170.

(5) ينظر: الأعلم الشنتمري، أبو الحجاج يوسف بن سليمان (ت 1083/476م) النكت في تفسير كتاب سيبويه. تحقيق: زهير عبدالمحسن سلطان، ط1، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، الكويت، 1987م، ج2 ص 823 و 1138.

كل واحد منهما لصاحبه، وهو أن العرب تنسب إلى (بهاء، وصنعاء): بهرائي، وصنعاني، فأبدلوا الهمزة نوناً، فلم يكن هذا إلا لمناسبتها لها⁽¹⁾.

فقد أجاز أن تكون المضارعة بين (فعلان) و(أفعل) كما ترى، وهذا هو الجديد عنده.

2. أبو القاسم السهيلي (581هـ)

رد أبو القاسم علة المضارعة بين (فعلان فعلى) و(فعلاء)، التي علل بها النحاة منعه من الصرف، وأتى بعلّة جديدة لذلك، فقال في أماليه:

"وأما (سكران، وغضبان) فلا ينصرف؛ قال النحويون: لأنه مضارعٌ لباب (حمراء، وصفراء)، وإذا نظرت هذه المضارعة لم تجد بينهما في المعنى من المضارعة شيئاً، وأما اللفظ فيبعد أيضاً؛ لأنّ آخر هذا ألف ونون، وآخر هذا ألف وهمزة، والهمزة بعيدة المخرج من النون.

والمانع عندنا من صرفه: مضارعة للثنائية من جهة اللفظ ومن جهة المعنى: أما اللفظ فبين؛ لأنها ألف ونون، كما تقول (الزيدان) بألف ونون. وأما المعنى، فالثنائية إنما هي ثنائية الواحد، فنقول في (زيد وزيد): زيدان؛ لأن أصل العدد قد تضاعف. وتقول (غاضب وعاطش) فإذا تضاعف (الغضب والعطش) وزاد، قيل (غضبان، وعطشان).

فلا شك أنّ هذه المضارعة أصح من جهة اللفظ ومن جهة المعنى من مضارعة لـ(حمراء)، وإذا ثبت هذا فنون الاثنين لا تتون؛ لأنها كالعوض من التتوين، فكما لا تقول (زيدان) فلا تقول (غضبان)؛ لوجود المضارعة فيه لفظاً ومعنى. ألا ترى أنّ العرب لا تقول في مؤنثه (فعلانة)، وكذلك لا تقول في التصغير (غضيبين) على هذا القياس؛ فقد تبين بهذه الفروع صحّة الأصل الذي قدّمناه من مضارعة للثنائية، فهو أصل واحد؛ منع من دخول علامة التأنيث، ومنع من دخول علامة الانفصال وهو التتوين، ومنع من الجمع والتصغير الذي كان ينبغي له لولا المضارعة"⁽²⁾.

وقال السهيلي أيضاً في نتائج الفكر في مسألة في إعراب (الرحمن) من قوله (بسم الله الرحمن الرحيم): "(الرحمن) من أبنية المبالغة، كـ(غضبان) ونحوه، وإنما دخله معنى المبالغة من حيث كان في آخره ألف ونون كالثنائية؛ فإنّ الثنائية في الحقيقة تضعيف، وكذلك في الصفة؛ فكأنّ (غضبان وسكران) حاملّ لضعفين من (الغضب، والسُّكر)، فكان اللفظ مضارعاً للفظ الثنائية؛ لأنّ الثنائية ضعفتان في الحقيقة.

(1) الأعلام الشنتمري، أبو الحجاج يوسف بن سليمان (ت 1083/476م): المخترع في إذاعة سرائر النحو، تحقيق: أد.حسن محمود هنداوي، ط1، دار كنوز إشبيلية، 2006م، ص 19، 20.

(2) السهيلي، أبو القاسم عبدالرحمن بن عبدالله (ت 1185/581م): أمالي السهيلي في النحو واللغة والحديث والفقاه. تحقيق: محمد إبراهيم البنا، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، 2002م، ص 37، 38.

ألا ترى أنهم أيضاً قد شَبَّهوا التثنية بهذا البناء إذا كانت لشئيين متلازمين، فقالوا (الجمان) و(القلمان)، فأعربوا النون؛ كأنه اسمٌ لشيءٍ واحدٍ. فقد اشترك باب (فعلان) وباب التثنية...، ولمضارعه التثنية امتنع جمعه، فلا يقال في (غضبان): (غضبانين). وامتنع تأنيثه بالهاء فلا يقال: غضبانه. وامتنع تنوينه كما لا ينون نون الاثنين، فجرت عليه كثيرٌ من أحكام التثنية لمضارعه إياها لفظاً ومعنى⁽¹⁾.

فالسهيلى على ما ترى لمح تقارض الأحكام بين باب التثنية وباب (فعلان فعلى) فكشف أوجه تأثر هذا بهذا، وهذا بهذا، ثم جعل امتناع صرف (فعلان فعلى) مظهراً من مظاهر هذا التقارض. الفريق السابع: فريق من العلماء جمعوا مذاهب متعدّدة في منع (فعلان فعلى) من الصرف، ورجّحوا أن تكون علّة المنع هي مضارعة (فعلان) لـ(فعلاء)، ومن هؤلاء: ابن القوّاس⁽²⁾، وأبو حيّان⁽³⁾ والأشموني⁽⁴⁾، والسيوطي⁽⁵⁾.

وهذا بيان ما ذكره هؤلاء العلماء الأربعة من مذاهب:

- 1- أن علّة المنع هي مضارعة (فعلان فعلى) لـ(فعلاء): ذكره الأربعة، ونسبه ابن القوّاس إلى البصريين، ونسبه أبو حيّان والأشموني إلى سيوييه.
- 2- أن علّة المنع هي (الوصفيّة وزيادة الألف والنون) دون ملاحظة المضارعة بين (فعلان) و(فعلاء): ذكره العلماء الأربعة، ونسبوه إلى الكوفيين، وقد نصّ ابن هشام على أنه مع التحقيق راجع إلى مذهب البصريين الذي يعتبر الشبه بين (فعلان) و(فعلاء)⁽⁶⁾.
- 3- أن علّة المنع هي إبدال نون (فعلان) من همزة التّأنيث: ذكره الأربعة، ونسبه ابن القوّاس وأبو حيّان والأشموني إلى المبرّد، أمّا السيوطي فلم ينسبه.
- 4- أن علّة المنع هي مضارعة (فعلان فعلى) لـ(أفعل): ذكره أبو حيّان وحده، ونسبه إلى الأعم، وقد مرّ.

(1) السهيلى، أبو القاسم عبدالرحمن بن عبدالله (ت 581هـ/1185م): نتائج الفكر في النحو، تحقيق: د.محمد إبراهيم البناء، ط2، دار الاعتصام، مصر، 1404 هـ، ص 54 .
(2) ينظر: ابن القوّاس، عبدالعزيز بن جمعة الموصلى (ت 696هـ/1296م) شرح كافية ابن الحاجب . دراسة وتحقيق وتعليق: د.علي الشمولي، ط1، دار الكندي، اربد، 200م، ج1ص115، 131، 132 .
(3) ينظر: أبو حيّان، محمد بن يوسف الأندلسي (ت 745هـ/1344م) ارتشاف الضرب من لسان العرب . تحقيق وشرح ودراسة: د.رجب عثمان محمد، ط1، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1418هـ، ج2ص856.
(4) ينظر: الأشموني، أبو الحسن علي بن محمد (ت: 900هـ/1494م) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك . قدم له ووضع هوامشه وفهارسه: حسن حمد، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1998م، ج3ص136-138.
(5) ينظر: السيوطي، عبدالرحمن بن أبي بكر (ت 911هـ/1505م) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، د.عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1992م، ج1ص96 .
(6) ينظر: ابن هشام، عبدالله بن يوسف الأنصاري (ت 761هـ/1359م) مغني اللبيب عن كتب الأعراب . تحقيق وشرح: د.عبد اللطيف محمد الخطيب، ط1، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2002م، ج6ص551، 552 .

الفريق الثامن: فريق من العلماء ظاهر كلامهم موافقة الكوفيين في تعليل منع (فعلان فعلى) من الصرف بالوصفية وزيادة الألف والنون، ولم أجد لهم رأياً في حقيقة نونه، ومن هؤلاء: الحيدرة اليميني⁽¹⁾، وابن أبي الربيع⁽²⁾.

فهذه ثماني فرق من العلماء، اتفقوا جميعاً في عدم مناقشتهم نصوص سيبويه في (فعلان فعلى)، وفي أنّ من أبدى منهم رأياً في مسألتيه: علة منعه الصرف، وحقيقة نونه، لم يلحظ تلازم القول فيهما، وهم مع اتفاقهم في ذلك قد اختلفوا في مواقفهم بالنظر إلى المسألتين معاً، كما رأيت من خلال العرض السابق.

وإن جاز لنا أن نستنتج شيئاً من ذلك فهو أنّ إبدال نون (فعلان) من الهمزة كان عندهم في غاية البعد، ولذلك أعرضوا عن هذه المسألة فلم يخوضوا فيها؛ لبعد تصورهما وعدم وجود دليل صريح عليها، مع بعد تصورهما عقلاً.

وإلى جوار هذا القسم من العلماء بفرقه الثماني، وفيه معظم النحاة، قسم آخر كانت نظرتهم في هذه المسألة مختلفة، وهذا ما أتناوله بإذن الله الآن.

القسم الثاني:

هذا القسم فيه ستة من العلماء، هم ابن برهان، وعبدالقاهر الجرجاني، وابن خروف، وأبو البقاء العكبري، وابن يعيش، وابن عصفور، وكلهم لم يقبل تفسير (البديلية) التي وردت في نصوص سيبويه بالبدال الصرفي الحقيقي، وكان لافتاً للنظر أنّهم لم يفعلوا ذلك في سياق الحديث عن نصوص سيبويه خاصة، بل في سياق مناقشة مسألة إبدال نون (فعلان فعلى) من همزة عموماً؛ ما عدا ابن خروف الذي كان حريصاً على نفي أن يكون سيبويه قد قصد البديل المحض، ونصّ على أنّ الذي أراد البديلية المحضة في هذه المسألة هو المبرّد، ونقل هذا التفصيل عن ابن بابشاذ، ولعلّ ذلك صورة من صور احتفاء الأندلسيين (المتأخر) بكتاب سيبويه، ومبالغتهم في تقديمه⁽³⁾.

وقد اتفق هؤلاء العلماء الستة على تعليل امتناع صرف (فعلان فعلى) بمضار عته لـ (فعلاء)، واختلفوا في اعتبار أوجه المضارعة، فذكر كل منهم عدداً منها، ما عدا ابن عصفور الذي لم يعتبر إلا وجهاً واحداً، هو أنّ مؤنث (فعلان) على غير بنائه كما أنّ تأنيث (فعلاء) على غير بناء مذكرها، وهو ما عبّر عنه باشتراط عدم تأنيث (فعلان) بالتاء للحكم بمنعه من الصرف.

(1) ينظر: الحيدرة اليميني، علي بن سليمان (ت 599هـ/1202م) كشف المشكل في النحو. تحقيق: د.هادي عطية مطر، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية العراقية، بغداد، 1984، ج2ص38.

(2) ينظر: ابن أبي الربيع، عبدالله بن أحمد السبتي (ت 688هـ/1289م): البسيط في شرح جمل الزجاجي. تحقيق ودراسة: د.عياد بن عيد الثبتي، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1986م، ج1ص212، 286.

(3) ينظر مثلاً: ضيف، د.شوقي (ت 1426هـ/2005م): المدارس النحوية. ط7، دار المعارف، القاهرة، ص288 وما بعدها.

ومع اتفاقهم على هذه العلة لمنع (فعلان فعلى) من الصرف اتفقوا أيضاً على امتناع القول ببديلية نونه من الهمزة، ثم اختلفت مواقفهم بعد ذلك، فقدّم أربعة منهم، هم ابن برهان، وعبد القاهر، وابن خروف، وابن يعيش، تفسيراً لمصطلح (البديلية) الوارد عند النحاة في هذه المسألة، في حين اكتفى أبو البقاء العكبري وابن عصفور برد البديلية المحضة دون تقديم تفسير لها في نصوص النحاة وأولهم سيبويه.

ومع اتفاق مواقف هؤلاء العلماء الستة على عدم القول بالبديلية المحضة في نون (فعلان فعلى)، تفاوتت مناقشتهم لهذا القول، فنجد أنّ ابن برهان لم يناقشه، بل اكتفى بتفسير مصطلح (البديلية) تفسيراً يصرّفه عن المعنى الحقيقي للبدل، في حين ناقش غيره ذلك القول بإيراد عدد من الاعتراضات والقوادح، وقد كان عبد القاهر الجرجاني أطولهم وقوفاً أمام هذه المسألة، وأعمقهم نقاشاً، وقد جمعت اعتراضاتهم جميعاً وصنفتها، وسأبدأ بذكرها ومناقشتها أولاً، ثم أتبعها بسرد تفسيرات بعض هؤلاء العلماء لمصطلح (البديلية) في هذه المسألة.

أولاً: الاعتراضات الواردة على القول بالبديلية المحضة في نون (فعلان فعلى):

أورد هؤلاء العلماء عدداً من الاعتراضات والقوادح، عدا ابن برهان كما قلت قبل قليل، على تفسير مصطلح (البديلية) في نصوص سيبويه في (فعلان فعلى) بالبديلية المحضة، وقد جمعت تلك القوادح وصنفتها حسب مذاهب علماء الجدل، وسميتها بأسمائها الجدلية، فانظمت في ستة أنواع من الاعتراضات، هي (المنع المعلل، والتأويل، والإلزام بالموثوق، والنقض، وفساد الوضع، والمطالبة بإجراء العلة في جميع معلولاتها) وهذا بيان كل قادح منها على حدة:

1. المنع المعلل:

وهو الامتناع عن قبول الحكم الذي ذهب إليه المستدل، وعدم التسليم به لعلّة ما⁽¹⁾. وقد اختلفت عبارات العلماء عن منعهم حمل البديلية في نصوص سيبويه على معناها الحقيقي، فقال عبد القاهر: "ليس للإبدال الحقيقي هنا وجه"⁽²⁾ وعلل ذلك بأنّ إبدال الحرف من الحرف أمرٌ يحتكم فيه إلى الاشتقاق لا غير، والاشتقاق لا يكون إلا مع وجود السماع، قال "وذلك أنا إذا قلنا في (ثراث) إنّ التاء بدلٌ من الواو؛ فلأجل أنّ التركيب ينطق به، نحو (ورثت)، فمن قال: إنّ النون في (سكران) بدلٌ من الهمزة في (حمراء)؛ لزمه أن يثبت نحو (سكراء) لمذكر (سكري) في موضع، وذلك ما لا يقدر عليه"⁽³⁾.

(1) ينظر: الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد (ت 577هـ/1181م): الإعراب في جمل الإعراب. تحقيق: سعيد الأفغاني، دار الفكر، ص 58.

(2) الجرجاني، المقتصد في شرح التكملة، ج2ص1321.

(3) الجرجاني، المقتصد في شرح التكملة، ج2ص1321.

وعبر ابن يعيش عن منعه حمل البدلية على حقيقتها بقوله: "لا معنى للإبدال الحقيقي هنا"⁽¹⁾ وعلل منعه أيضاً بعدم دلالة الاشتقاق على البدلية في نون (فعلان فعلى)، فقال "وذلك لأننا إنما قلنا: إن التاء في (تراث) و(تجاه) بدل من الواو؛ لدلالة الاشتقاق، لأنه من (ورثته فهو موروث، وواجهته مواجهة فهو وجية)، ولم تقم الدلالة على أن الهمزة استعملت للمذكر في مثل (سكراء...) حتى نقول: إن النون في (سكران...) بدل منها"⁽²⁾.

وقال ابن عصفور "والصحيح أنها ليست ببدل"⁽³⁾ وعلل منعه هذا بقوله "إذ لم يدع إلى الخروج عن الظاهر داع"⁽⁴⁾.

2. التاويل: وهو أن يحمل المعترض الدليل السماعي الذي استدل به المستدل على وجه يسقط به استدلاله به⁽⁵⁾، ولما كان الدليل السماعي الوحيد عند من حمل البدلية في نصوص سيبويه على حقيقتها هو قول العرب في النسب إلى (صنعاء): صنعائي، ونحوه؛ فقد أسقط المعترضون استدلالهم بهذا السماع بتأويله، إذ تمسكوا بأن النون فيه بدل من الواو لا من الهمزة، وإذا كان المستدل يرى أن أصل (صنعائي): صنعائي، ثم أبدلت الهمزة نوناً، فإن المعترض يرى أن أصل (صنعائي) هو (صنعاوي)، وليس قول المستدل بأولى من قول المعترض؛ لأن الكلمة تحتمل هذين الأصلين، بل إن لقول المعترض مزيد فضل من حيث إن الواو أقرب إلى النون من الهمزة؛ فكانت أولى بأن تكون هي الأصل الذي أبدلت منه النون، ومن حيث إن إبدال الهمزة واواً عند النسب هنا هو القياس.

قال عبدالقاهر: "السادس من حروف الإبدال النون، وقد جعله (أي: الفارسي) بدلاً من الواو في (صنعائي، وبهراني)، وقد قيل: إنه بدل من الهمزة في (صنعاء، و[بهراء])⁽⁶⁾.

حكى شيخنا عنه أن النون لا يقارب الهمزة كما يقارب الواو، ألا تراه يدغم فيه نحو (مواقد)، فأن يقال: إن (صنعاء) قيل فيه (صنعاوي) كـ(صحراوي)، ثم أبدل النون من الواو، فيجعل الحرف بدلاً مما يقاربه أولى من أن يجعل بدلاً من الهمزة التي لا تقاربه. ولا يكون هذا بمنزلة أن تغيّر الحرف مرتين؛ لأجل أن إبدال الهمزة واواً في هذا النحو لازم"⁽⁷⁾.

(1) ابن يعيش، أبو البقاء يعيش بن علي (ت 1245/643م): شرح الملوكي في التصريف. تحقيق: د.خير الدين قباوة، ط 1، المكتبة العربية، حلب، 1973م، ص 287، 288.

(2) ابن يعيش، شرح الملوكي في التصريف، ص 287، 288.

(3) ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن (ت 1270/669م): الممتع في التصريف. تحقيق: د.فخر الدين قباوة ط1، دار المعرفة، بيروت، 1987م، ج1ص396.

(4) ابن عصفور، الممتع في التصريف، ج1ص396.

(5) ينظر: الأنباري، الإعراب في جنل الإعراب، ص 49 - 51.

(6) في نص الكتاب (بهراني) والصواب ما أثبتته.

(7) الجرجاني، المقتصد في شرح التكملة، ج2ص 1319، 1320.

وقال ابن خروف عن جعل النون مبدلةً من الهمزة في (صنعاني) وبابه "وهو فاسدٌ؛ لأنه لا مناسبة بينها وبين النون"⁽¹⁾، وقال عنه أبو البقاء العكبري "وهذا القياس بعيدٌ؛ لأنَّ النون لا تشبه الهمزة، ولم تبدل منها في موضعٍ آخر"⁽²⁾، وقال ابن يعيش عن إبدالها من الواو "وهذا القول أحبُّ إليَّ، وهو رأي أبي عليٍّ؛ وذلك من أجل أنَّ النون لا تقارب الهمزة فتبدل منها، لأنَّ النون من الفم، والهمزة من أقصى الحلق. وإنما النون تقارب الواو في المخرج، فأبدلت منها، كما أبدلت الواو من النون في قولك (مِنَ وَال) و(مِنَ وَاق) و(إِنَ وَقَّتَ وَقَّتْ)"⁽³⁾، وقال قولاً كقوله هذا في شرح المفصل أيضاً⁽⁴⁾.

3. الإلزام بالموءدي: وهو أن يكشف المعترض عن أمرٍ فاسدٍ يوَدِّي إليه قولُ المستدلِّ لزوماً، ويبني على فساد اللزوم فساد الملزوم، فيردَّ قول المستدلِّ استناداً إلى فساد لازمه⁽⁵⁾. وقد وجد العلماء المعترضون على حمل البدلية في نصوص سيبويه على حقيقتها أنَّ هذا القول يترتب عليه أربعة أمورٍ فاسدةٍ لازمةٍ، هي:

- إبدال الشيء من ضده

قال عبدالقاهر "كيف يصحُّ قصد البديل في حرفٍ هو علم التذكير من حرفٍ هو علم التأنيث"⁽⁶⁾، وقال "هذا وقد أجمعوا على أنَّ الهمزة في (حمراء) بدلٌ من الألف في نحو (حبلى) فكيف يجوز أن يجعل النون في (سكران) عوضاً من حرفٍ هو نائبٌ عن علم التأنيث، ونحو (سكران) يختصُّ بالذكر"⁽⁷⁾.

وقال ابن يعيش "كيف وقد قامت الدلالة على أنَّ الهمزة في مثل (حمراء، وصحراء) بدلٌ من ألف التأنيث في (حبلى، وسكرى)، والنون في (عطشان، وسكران) تختصُّ بالذكر، فلا يكون ما هو مختصُّ بالذكر بدلاً من علم تأنيث، هذا محالٌ بين"⁽⁸⁾.

(1) ابن خروف، أبو الحسن علي بن محمد (ت 609/1212م): شرح جمل الزجاجي: تحقيق ودراسة من الأول حتى نهاية باب المخاطبة . إعداد الدكتورة: سلوى محمد عمر عرب، ط1، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، 1419هـ، ج2ص905 .

(2) العكبري، أبو البقاء عبدالله بن الحسين (ت 616/1219م): اللباب في علل البناء والإعراب . تحقيق: د.عبدالإله نيهان، ط1، دار الفكر، دمشق، 1995م، ج2ص332 .

(3) ابن يعيش، شرح الملوكي في التصريف، ص 286

(4) ابن يعيش، أبو البقاء يعيش بن علي (ت 643/1245م) شرح المفصل . قدم له ووضع حواشيه وفهارسه: د.إميل بديع يعقوب، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 2001م، ج5ص391 .

(5) ينظر: السامرائي، د.فاضل صالح: أبو البركات الأنباري، ط1، دار عمار، عمّان، 2007م، ص 173 .

(6) الجرجاني، المقتصد في شرح التكملة، ج2ص1321 .

(7) الجرجاني، المقتصد في شرح التكملة، ج2ص1321 .

(8) ابن يعيش، شرح الملوكي في التصريف، ص 288

وقد لمح عبدالقاهر ملمحاً آخر، هو مجيء مؤنث (فعلان) على (فعلانة) في عددٍ من الألفاظ عند جميع العرب، مثل (ندمان) من (المنادمة) الذي مؤنثه (ندمانة)، فإذا كانت النون في (ندمان) بدلاً من همزة التأنيث وأصلها (ندماء)، فهذا يعني أن (ندمانة) قد دخلت فيها تاء التأنيث على النون المبدلة من ألف التأنيث، ولو كان ذلك سويّاً مستقيماً لورد عن العرب اجتماع علامتي تأنيث، ولو في موضع واحد، فسمعنا منهم نحو (حمراء) ولو شذوذاً، قال عبدالقاهر "وإن كان النون في (سكران) بدلاً من الهمزة، فكيف يجيء (ندمانة) ولا يجيء (حمراء)؟! (1)

- إبدال الشيء الموجود من شيء لا وجود له

قال عبدالقاهر: "ولو جاز أن يحكم بكون الحرف بدلاً من شيء لم يستعمل في حال؛ [لجاز] (2) أن يقال في الجيم من (خرج) مثلاً: إنه عوضٌ من ياء، وذلك ظاهر الاستحالة" (3). وقال أيضاً "فإن قال قائل: إن هذا الإبدال خصّ بالتذكير. قيل له: وما الذي أحوجك إلى تقدير الإبدال؟ أم ماذا منعك من أن تقول: إن (فعلان) خصّ بالمذكر و(فعلى) بالمؤنث؟ وهل يُتصور البديل ما لم يُتصور الأصل؟ وأيُّ ذنبٍ للنون حتى يجب أن لا يُجعل مبنياً عليه الكلمة، ويُقدّر أنه بدلٌ من همزة لم تخرج من العدم إلى الوجود؟" (4).

ومراد عبدالقاهر من هذا الإلزام هو أن جعل نون (فعلان) بدلاً من همزة، مع عدم ظهور الهمز في موضع واحد من كلام العرب على سعته، هو تحكُّمٌ من صاحب هذا المذهب لا يجوز، فالعرب لم تقل (عطشاء) ولا (سكراء)، ولا نحوها في أيِّ موضعٍ من هذه المواضع، وليس هناك ما يدلُّ على هذه البدلية في أيِّ صورةٍ من صور اشتقاق جميع الألفاظ الداخلة في هذا المثال.

- مخالفة أصول الإبدال

من الأصول الثابتة المطردة في كلِّ إبدالٍ أن معنى الكلمة قبل الإبدال هو معناها بعده، وأن الإبدال تغيير صوتي لا أثر له في المعنى، فلا فرق بين (أفتت) و(وَقَتَّت) في المعنى، وكذلك (إِسَادَة) و(وِسَادَة) وهِيَاك وإِيَاك، وحبلى وحبلاً) وكذلك الحال في كلِّ إبدالٍ، قال أبو البقاء العكبري "إبدال الحرف من الحرف إنما يكون مع بقاء معنى الأصل، والهمزة للتأنيث، ونون (غضبان) تختصُّ بالمذكر، وهما ضدان" (5).

(1) الجرجاني، المقتصد في شرح التكملة، ج2ص1323 .

(2) في نص الكتاب (لوجب) والصواب ما أثبتته، لأنه قال في أول النص (لو جاز) ولأنه لا وجه للإيجاب هنا .

(3) الجرجاني، المقتصد في شرح التكملة، ج2ص1321 .

(4) الجرجاني، المقتصد في شرح التكملة، ج2ص1321 .

(5) العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ج2ص332 .

4. **النقص:** وهو إثبات وجود العلة مع تخلف الحكم في موضع ما⁽¹⁾، وقد وجد أبو البقاء العكبري أن نحو (حمدان) من الأعلام المختومة بألف ونون زائدتين، فيها ما في الصفات المختومة بهما نحو (سكران) من مناظرة نحو (حمراء) في كل وجه من أوجه الشبه دون استثناء، وكلاهما ممنوع من الصرف، ومع ذلك لم يحكم أحد بأن نون نحو (حمدان) بدل من همزة، مع وجود جميع وجوه الشبه الذي حكم ببديلية نون (عطشان) ونحوه بناء عليها. وتخلف حكم البديلية في (حمدان) ونحوه، مع وجود علته تامة، دليل كاف على فساد ذلك الحكم، قال العكبري "النون في (حمدان، وعمران) تؤثر في منع الصرف، وليست بدلاً، بل زيدت ابتداءً، فكذلك هاهنا"⁽²⁾.
5. **فساد الوضع:** وهو أن يُعلق على العلة ضد المقتضى⁽³⁾، أي: أن يستنتج المسند من العلة حكماً لا يمكن أن ينتج عنها إلا ادعاءً. وقد وجد المعترضون على حمل البديلية في نصوص سيبويه على حقيقتها أن من قال بهذا القول قد استنتجه من علل لا تقتضيه، وبيان ذلك من أربع جهات، هي:

الأولى: أن توافق (فعلان) و(فعلاء) في الوزن والنظم لا يلزم منه كون النون بدلاً من الهمزة: قال عبدالقاهر "ليس كون الألف والنون في (سكران) بإزاء ألفي التأنيث في (حمراء) من جهة التصاحب؛ بموجب أن يكون بدلاً من الهمزة؛ لأجل أن اتفاق الوزن لا يقتضي البديل ما لم يكن أمر آخر يدل عليه"⁽⁴⁾.

وقال ابن عصفور "لا يلزم من توافقهما"⁽⁵⁾ في الوزن، ومخالفة المذكر للمؤنث أن يشتبها في أن يكون كل واحد منهما مؤنثاً بالهمزة"⁽⁶⁾.

الثانية: أن توافق (فعلان) و(فعلاء) في الامتناع من الصرف لا يلزم منه كون النون بدلاً من الهمزة:

قال عبدالقاهر "لو كان منعهم (سكران) الصرف يدل على أن النون بدل من الهمزة في (حمراء)؛ لوجب أن يقال إن النون في (مروان) عوض من الهمزة؛ لأنه لا يصرف؛ من جهة مشابهته مثال (فعلان) بالامتناع من التاء. وهذا واضح الفساد"⁽⁷⁾، فقد بين عبدالقاهر في هذا النص

(6) ينظر: الأنباري، الإعراب في جمل الإعراب، ص 60 .

(1) العكبري، الباب في علل البناء والإعراب، ج2ص332، 333.

(2) ينظر: الأنباري، الإعراب في جمل الإعراب، ص 54.

(3) الجرجاني، المقتصد في شرح التكملة، ج2ص1321 .

(4) أي (فعلان) و(فعلاء) .

(5) ابن عصفور، الممتع في التصريف، ج1ص396 .

(6) الجرجاني، المقتصد في شرح التكملة، ج2ص1321، 1322 .

جهة (فساد الوضع)، ثم استدلَّ عليه بـ(نقض) العلة بـ(مروان) وقد ذكرت مثل هذا النقض قبل قليل.

الثالثة: أنَّ التوافق بين (فعلان) و(فعلاء) في الجمع على (فعالي) لا يلزم منه كون النون بدلاً من الهمزة:

قال عبدالقاهر: "وأطرف من ذلك أنَّ من اختار هذا المذهب قال: إنَّ قولهم (سكران وسكاري...) بمنزلة (صحراء وصحاري) يؤنس بأنَّ النون في (سكران) بدلٌ من الهمزة في (صحراء)... وكيف لم يقل: إنَّ النون في (سكران) بدلٌ من ألف تأنيث؛ لأجل أنَّك تقول (سكاري وسكاري) كثيراً"⁽¹⁾.

وقال ابن عصفور "وأما جمعهم (فعلان) على (فعالي) فللشبه الذي بينه وبين (فعلاء)... لا أنَّه في الأصل (فعلاء)"⁽²⁾.

الرابعة: أنَّ توافق نحو (إنسان) و (صحراء) في الجمع على (فعالي) لا يلزم منه كون النون بدلاً من الهمزة:

قال عبدالقاهر "وممَّا غلطهم أنَّهم قالوا (إنسان وأناسي...) كما يقولون (صحراء وصحاري). فهذا كأنَّه يُحتجُّ به من حيث إنَّ النون من (إنسان) صار إلى الياء، كما صار الهمزة في نحو (صحراء) إليها.

وهذا ظاهر التنافر؛ لأجل أنَّهم أجمعوا على أنَّ الهمزة في نحو (صحراء) صارت إلى الياء من حيث إنَّها كانت انقلبت عن ألف التأنيث في مثل (حُبلى)، فلما قلب الألف الأولى ياءً زالت الهمزة، وصار الألف إلى الياء. ألا ترى أنَّ أحدًا لا يقول (صحاري) بوزن (صحاري).

فإن كان يجب أن يجري (أناسي) مجرى (صحاري) فليقلَّ إنَّ النون في (إنسان) بدلٌ من همزة هي بدلٌ من ألف، أو هو بدلٌ من الألف، حتى كأنَّ الأصل (إنساء)... وكفى فسادًا بهذا القول"⁽³⁾.

وقال أيضًا: "ومثل من يقول إنَّ النون في (إنسان) بدلٌ من الهمز لقولهم (أناسي) مثل من يقول إنَّه بدلٌ من اللام في (سربال) لكونه على وزنه"⁽⁴⁾.

6. المطالبة بإجراء العلة في جميع معلولاتها: وهي أن يطلب المعترض من المستدل أن يعمم حكمه الذي يراه في محل النزاع على كل ما يشاكله من المواضع؛ لأنَّ العلة في جميع المواضع

(1) الجرجاني، المقتصد في شرح التكملة، ج2ص1323 .

(2) ابن عصفور، الممتع في التصريف، ج1ص396 .

(3) الجرجاني، المقتصد في شرح التكملة، ج2ص1322.

(4) الجرجاني، المقتصد في شرح التكملة، ج2ص1323.

واحدة⁽¹⁾، وقد طالب عبدالقاهر من يذهب إلى أن نون (فعلان) بدل من الهمزة بأن يذهب المذهب نفسه في كل مثال في آخره ألف ونون من الصفات، فقال: "وهذا نهاية الفساد؛ لأجل أن النون في (ندمان) إن كان بدلاً من الهمزة؛ فليقل إنه ليس في الكلام مثال في آخره ألف ونون إلا والنون بدل من الهمزة، فيكون أصل (ندمان): (ندماء) وهذا قد انتهى إلى حدٍّ يوجب الترفع عن الاشتغال به"⁽²⁾.

ثانياً: تفسير (البديلية) في هذه المسألة:

وجدت عند نحاة ما بعد القرن الرابع الهجري أربعة نصوص في تفسير البديلية في هذه المسألة، هي:

1. تفسير ابن برهان (ت: 456هـ)

قال ابن برهان "المراد بالبدل هنا أنهم لما رأوا حكم (سكران) حكم (صحراء) في ترك الصرف معرفةً ونكرةً، طلبوا لهذا الحكم علةً، فوجدوا بينهما من التشابه ما ذكرناه، فجعلوا ذلك علةً"⁽³⁾، يعني أن مصطلح (البدل) هنا ليس على حقيقته، وأن الهدف منه تعليل امتناع البنائين من الصرف علةً، وأن (البديلية) هنا علة تعليمية ظنيّة لا دليل عليها، فكأنها عنده كتعليلهم منع بعض الأعلام والصفات من الصرف بـ(العدل)، فهو علة تعليمية مظنونة، إذ لا دليل على أن (عمر) مثلاً معدول عن (عامر).

ثم فسّر ابن برهان جعل العلماء النون بدلاً من الهمزة دون العكس بعليتين، هما:

أ. أن بناء (فعلاء) لا تفارقه الوصفية، في حين أن بناء (فعلان فعلى) قد فارقت الوصفية في بعض المواضع، قال ابن برهان: "كانت الهمزة أصلاً والنون فرعاً؛ لأن النون قد يفارقها هذا الحكم في (سلمان وسلمى، وعدوان وعدوى، وشتان وشتى) فيقال: هذا تلاق، أي: اتفاق في اللغة"⁽⁴⁾، يريد أن هذه الأمثلة الثلاثة ليست من باب (سكران) الذي مؤنثه (سكرى) المشتقين من (السُكر)؛ لأن (فعلان) الذي تقاوده (فعلى) إنما بابها الصفة، كـ(غضبان وغضبي)... وليس (سلمان) ولا (سلمى) بصفتين ولا نكرتين، وإنما (سلمان) من (سلمى) كـ(قحطان) من (ليلى)، غير أنهما كانا من لفظ واحد، فتلقياً في عرض اللغة من غير قصد لجمعهما"⁽⁵⁾.

(5) ينظر: الباجي، أبو الوليد سليمان بن خلف (ت 474هـ / 1081م): المنهاج في ترتيب الحجاج. تحقيق: عبدالمجيد تركي، ط3، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2001م، ص 195.

(1) الجرجاني، المقتصد في شرح التكملة، ج2ص1323.

(2) ابن برهان، أبو القاسم عبدالواحد بن علي (ت 456هـ/1063م): شرح اللمع. تحقيق: د.فانز فارس، ط1، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1984م، ج2ص440.

(3) ابن برهان، شرح اللمع، ج2ص440.

(4) ابن جني، الخصائص، ج1ص323.

الثانية: "ولأنَّ الهمزة في (حمراء) لمعنى والألف والنون في (سكران) لغير معنى، فكانت الفرعية لذلك أولى"⁽¹⁾ يريد أنَّ الهمزة في (فعلاء) للتأنيث، في حين أنه لا يمكن أن يقال إنَّ النون في (فعلان) للتذكير؛ لأنَّ المعاني التي يعبر عنها بالزوائد هي المعاني الطارئة على الأصول، و(التذكير) ليس منها؛ لأنه معنى أصلي لا علامة له، مثله مثل التذكير في (قائم) ونحوه.

2. تفسير عبدالقاهر (ت: 471 تقريباً)

قال عبدالقاهر "وإنما قالوا: إنَّ النون بدلٌ بمعنى أنه يجري مجرى الهمزة في منع الصرف؛ حيث شاكلها بامتناع تأنيثه، فوقع اللبس من جهة العبارة، حتى ظنَّ أنَّ المراد به البديل الصريح، كإبدال التاء من الواو في (تراث)"⁽²⁾.

وقال أيضاً "فقد تقرر أنَّ المقصود من هذا كله أنَّ النون في نحو (سكران) متنزلاً منزلة الهمزة في الحكم، من حيث شابهها بالامتناع من التاء لَمَّا كان له مؤنثٌ من غير لفظه، لا أنه بدلٌ فاعرفه"⁽³⁾.

3. تفسير ابن خروف (ت: 609هـ)

قال ابن خروف "قال سيبويه (فلماً ضارع (فعلاء) هذه المضارعة أجرى مجراها) وبهذا سمّاها بدلاً"⁽⁴⁾، وقد تابعه في هذا الفهم بعض الدارسين⁽⁵⁾، ورأوا أنَّ أوجه المضارعة التي ذكرها سيبويه في نصّه الأوّل تفسرُ البديلية في بقية النصوص، ولذلك أحال إليه سيبويه في نصّه الثالث فقال (وقد بيّن ذلك فيما ينصرف وما لا ينصرف).

4. تفسير ابن يعيش (ت: 643هـ)

قال ابن يعيش "وإنما المراد بذلك أنَّ النون تعاقب في هذا الموضع الهمزة، كما تعاقب لام التعريف التتوين، أي: لا تجتمعان"⁽⁶⁾، ومذهب ابن يعيش هذا هو مذهب الفارسي الذي تابعه فيه ابن جني في كتابه المنصف، كما مرّ.

رؤية الباحث:

(5) ابن برهان، شرح اللمع، ج2ص440 .

(1) الجرجاني، المقتصد في شرح النكلمة، ج2ص1322.

(2) الجرجاني، المقتصد في شرح النكلمة، ج2ص1324.

(3) ابن خروف، شرح جمل الزجاجي، ج2ص905 .

(4) مثل د. سلوى محمد عرب في تحقيقها شرح جمل الزجاجي، ج2ص905، الحاشية (4)، ود. بهاء الدين عبدالرحمن في بحثه دفع

التعارض عن كتاب سيبويه، (مخطوط عندي مصورته)، ص 18، 19 .

(5) ابن يعيش، شرح الملوكي في التصريف، ص 287.

بعد هذا العرض والتحليل لمواقف العلماء من نصوص سيبويه في (فعلان فعلى) ظهرت لي سبع رؤى يمكن أن تكون شيئاً ذا بال في هذا الجدل الدائر منذ أن كتب سيبويه نصوصه تلك، هذا بيانها:

1- أرى أنَّ صرف البدليَّة عن معناها الحقيقي في جميع نصوص سيبويه في (فعلان فعلى) غير ممكن البتة؛ لأنَّ النصَّ الثالث منها في (باب حروف البدل في غير أن تدغم حرفاً في حرف وترفع لسانك من موضع واحد)⁽¹⁾، وقد تحدّث فيه سيبويه عن أحد عشر حرفاً هي (الهمزة، والألف، والهاء، والياء، والتاء، والدال، والطاء، والذال، والميم، والنون، والواو) وفصلَّ القول في كلِّ حرف منها، فذكر مواضع الإبدال إليه، ومثَّل لها، وكان مراده بالبدل في جميع المواضع والأمثلة معناه الصرفيُّ الحقيقيُّ، فكيف يسوغ لأحد أن يستثني (النون) وحدها من جميع الباب فيصرف البدليَّة فيها عن وجهها؟!.

2- أرى أنَّ فهم البدليَّة في نصوص سيبويه بقصرها على ما جاء في شواذ النسب من نحو (صنعانيُّ، وبهرانيُّ) فهمٌّ في غاية البعد أيضاً؛ لأنَّ سيبويه ذكر هذا الشذوذ في باب النسب، ولم يشر إلى بناء (فعلان فعلى) لا من قريب ولا من بعيد، قال في (باب الإضافة وهو باب النسبة): "واعلم أنَّ ياءي الإضافة إذا لحقتا الأسماء فإنَّهم ممَّا يغيِّرونه عن حاله قبل أن تلحق ياءي الإضافة، وإنَّما حملهم على ذلك تغييرهم آخر الاسم ومنتهاه، فشجعهم على تغييره إذا أحدثوا فيه ما لم يكن، فمنه ما يجيء على غير قياس، ومنه ما يعدل وهو القياس الجاري في كلامهم، وستراه إن شاء الله"⁽²⁾، ثمَّ قال "فمن المعدول الذي هو على غير قياس..."، ثمَّ عدَّ أشياء كثيرةً منها:

- قوله "وقالوا في (صنعاء): صنعانيُّ، وفي (شِئاء): شتويُّ، وفي (بهاء) قبيلةً من قضاة: بهرانيُّ، وفي (دستواء): دستوانيُّ، مثل بحرانيُّ"⁽³⁾.

- وقوله "وقالوا: روحانيُّ في: الروحاء، ومنهم من يقول: روحاويُّ، كما قال بعضهم: بهراويُّ. حدَّثنا بذلك يونس. و(روحاويُّ) أكثر من (بهرأويُّ)"⁽⁴⁾.

فسيبويه، كما ترى، لم يربط بين إبدال نون (فعلان فعلى) وقول العرب (صنعانيُّ، وبهرانيُّ)، بل ذكر هذا القول في شواذ النسب، وتعلَّل له بأنَّ التغيير يأنس بالتغيير.

(6) ينظر: سيبويه، الكتاب، ج 4 ص 237 - 242.

(1) سيبويه، الكتاب، ج 3 ص 335.

(2) سيبويه، الكتاب، ج 3 ص 336.

(3) سيبويه، الكتاب، ج 3 ص 337.

3- أرى أن الصيمري وابن جني في سر الصناعة وأبا نصر القيسي قد وفَّقوا في فهم (البدل) في نصوص سيبويه بمعناه الحقيقي، إلا أنهم لم يقدموا تفسيراً واضحاً لهذا الرأي يزيل ما علق به من إشكالات، وأنَّ تصوُّرهم أنَّ أصل (فعلان) عند سيبويه هو (فعلاء) كان انحرافاً بنصوص سيبويه عن مراده منها، كما سأبين الآن.

4- أرى أن سيبويه يريد بـ(البدل) في نصوصه المعنى الحقيقي الصرفي، وأنه يذهب إلى أن (فعلاء) و(فعلان) المتناظرين من وجوه عديدة بيَّنها في نصّه الأوَّل، تعودان إلى أصل واحد هو (فعلى)، وأرى أن هذا التصوُّر لأصل البناءين عنده هو مفتاح فهم نصوصه، وهذا بيان ذلك:

أ. التحليل الصرفي لـ(فعلاء) عند سيبويه

- (فعلاء) نحو (حمراء) أصلها عنده (فعلى: حمرى)، وقد صرَّح بذلك في نصّه الثالث في باب حروف البدل، فقال "كما أنَّ الهمزة بدل من ألف (حمرى)".

- ثم زيدت قبل ألف (حمرى) ألفٌ مدَّةٌ مستجلبَةٌ، هي ألف بناء (فعلاء)، فصارت (حمراا) بألفين.

- ثم أبدلت الألف الثانية همزةً؛ لامتناع اجتماع ألفين، فصارت (حمراء).

وقد شرح سيبويه هذه التغييرات الصرفية في قوله عن ألف التأنيث في نحو (حمراء، وصحراء، وطرفاء) "فقد جاءت في هذه الأبنية كلها للتأنيث، والألف إذا كانت بعد ألف مثلها إذا كانت وحدها⁽¹⁾؛ إلا أنك همزت الآخرة للتحريك؛ لأنه لا ينجزم حرفان⁽²⁾، فصارت الهمزة التي هي بدلٌ من الألف بمنزلة الألف لو لم تبدل، وجرى عليها ما كان يجري عليها وهي ثابتة، كما صارت الهاء في (هراق) بمنزلة الألف"⁽³⁾، فالتأنيث في (فعلاء) عنده إنما هو بالألف الثانية المقلوبة همزةً، وهذا واضح، وهو مذهب جمهور البصريين⁽⁴⁾.

ب. التحليل الصرفي لـ(فعلان) عند سيبويه

- (فعلان) نحو (عطشان) أصلها اللفظيُّ عنده (فعلى: عطشى).

- ثم زيدت قبل ألف (عطشى) ألفٌ مدَّةٌ مستجلبَةٌ، هي ألف بناء (فعلان)، فصارت (عطشaaa) بألفين.

- ثم إنَّ في الألف الثانية في (عطشaa) عند سيبويه (فيما أرى) مذهبين، هما:

(1) في الدلالة على التأنيث .

(2) أي لا يلتقي ساكنان .

(3) سيبويه، الكتاب، ج 3 ص 214 .

(4) ينظر: ابن جني، سرُّ صناعة الإعراب، ج1ص83، 84، والأزهري، التصريح، ج5ص7 .

أ. أن تُبدل الألفُ الثانية نوناً؛ لامتناع اجتماع ألفين، توصلًا إلى بناء (فعلان) الخاصّ بالمذكر، وكانت النون دون غيرها لشدةً شبهها بحروف اللين، وهذا يفسّر قول سيبويه في نصّه الثاني "وكذلك (فعلان) الذي له (فعلى) عندهم؛ لأنّ هذه النون لمّا كانت بعد ألف، وكانت بدلًا من ألف التأنيث، حين أرادوا المذكر، صارت بمنزلة الهمزة التي في (حمراء)؛ لأنّها بدلٌ من الألف"، فقد قال (بعد ألف) و(بدلًا من ألف التأنيث) فالألف الأولى هي ألف البناء والألف الثانية هي ألف التأنيث التي في الأصل (عطشى)، وقال (حين أرادوا المذكر) أي (حين أرادوا بناء المذكر من الأصل: عطشى).

ب. أن تُبدل الألفُ الثانية همزةً؛ لامتناع اجتماع ألفين، وكانت الهمزة دون غيرها مراعاةً لأصول الصناعة الصرفيّة؛ لأنّ الألفين إذا اجتمعا في آخر الكلمة أبدلت الثانية همزة كما في (حمراء)، كما أنّ الهمزتين إذا اجتمعا في أوّل الكلمة أبدلت الثانية ألفاً، في نحو (أمن، وأدم)، فتصير (عطشا) إلى (عطشاء).

ثم تقلّب الهمزة نوناً؛ توصلًا إلى بناء المذكر؛ لأنّه هو المراد؛ وفرقًا بينه وبين البناء المؤنث (فعلاء)، وهذا يفسّر قول سيبويه في نصّه الثالث في باب حروف البدل والنون تكون بدلًا من الهمزة في (فعلان فعلى)... كما أنّ الهمز بدلٌ من ألف (حمرى)، فقد قال (من الهمزة) ولم يقل (من ألف التأنيث).

أما نصُّ سيبويه الرابع الذي قاله في باب حروف الزيادة فإنّه يحتمل الوجهين؛ لأنّه قال فيه "وأما (فعلان فعلى) فالنون فيه بدلٌ، كهمزة (حمراء) وليست بأصل"، فقد أطلق فقال (النون فيه بدلٌ) سواء جعلتها بدلًا من ألف التأنيث التي في مؤنّته (فعلى) مباشرة، أم جعلتها بدلًا من الهمزة المبدلة من تلك الألف. والنون في الحاليين (ليست بأصل) كما قال، لأنّها مبدلةٌ من زائدٍ، والمبدل من الزائد زائدٌ.

ولفائل أن يقول: كيف يستقيم جعل (فعلى) التي هي مؤنّث (فعلان) أصلًا له؟ فأقول: إنّ بناء (فعلان) انفرد من بين الأبنية الخاصة بالمذكر بهذا، فأصله هو مؤنّته (فعلى)؛ ولذلك لم يمنع من الصرف وجوبًا ممّا جاء على (فعلان) من الأوصاف إلا ما كان مؤنّته (فعلى) كـ(سكران، وعطشان، وغضبان)، أما ما كان مؤنّته على غير (فعلى) نحو (سيفان وسيفانة، وندمان وندمانة) فإنّه مصروفٌ، وأمّا ما ليس له مؤنّث أصلًا نحو (لحيان) لكبير اللحية فيجوز منعه وصرفه، على خلاف بين العلماء في ذلك، قال الأزهرى⁹ والصحيح منعه من الصرف؛ لأنّه وإن لم يكن له (فعلى)

وجودًا، فله (فعلى) تقديرًا؛ لأننا لو فرضنا له مؤنثًا؛ لكان (فعلى) أولى به من (فعلانة)؛ لأنَّ باب (سكرى) أوسع من باب (ندمانة)، والمقدَّر في حكم الموجود⁽¹⁾. وهذا تحليلٌ لم أره عند أحدٍ من النحاة، وبه تسقط جميع الإشكالات والاعتراضات، كما سيأتي في الرؤى الآتية.

4. أرى أن مفسري نصوص سيبويه الذين فسروا البدليَّة فيها على غير معناها الحقيقي، قد ربطوا بين (فعلان) و(فعلاء) من غير الجهة التي صرح بها سيبويه في ربطه بينهما، فقد فهموا أن تفسير البدليَّة على معناها الحقيقي يقتضي جعل بناء المؤنث الخالص (فعلاء) أصلًا لبناء المذكر الخالص (فعلان)؛ لأنهم رأوا كل من تكلم في هذه المسألة فعل ذلك، سواء من فسر البدليَّة فيها على معناها الحقيقي أو صرفها عنه؛ ولذلك منعوا القول بالبدليَّة الخالصة، وطالبوا بإثبات ذلك سماعًا، ورأوا فيه إبدالًا للشيء من ضده، وفسادا في الوضع من قائله، وطالبوا بإجراء ذلك في كل (فعلان)، على ما بينت في سرد اعتراضاتهم قبل قليل.

وأرى أن هذا الفهم جانبه الصواب؛ لأنه مخالف لصريح نصوص سيبويه، فأصل بناء (فعلان) عند سيبويه هو مؤنثه (فعلى)، كما أن أصل بناء (فعلاء) عنده هو مقصوره (فعلى)، فالرابط بين (فعلان) و(فعلاء) هو اتحادهما في بناء الأصل، وتقاربهما في التغييرات التي طرأت على أصل كل منهما. فأصل كل منهما (فَعَلَى) ثم زيدت قبل الألف المتطرفة في الأصلين ألف مدٍّ، ثم قلبت الألف المتطرفة همزة في (فعلاء) وقلبت نونا في (فعلان) مباشرة أو عن طريق قلبها إلى همزة ثم نون.

فـ(فعلاء) التي هي مرحلة من مراحل التغيير الصرفي المفترض في الانتقال من (فعلى) إلى (فعلان) في مثل هذه السلسلة (عطشى ! عطشا ! عطشاء ! عطشان) مغايرة تمامًا لـ(فعلاء) التي تنتهي إليها هذه السلسلة (حمرى ! حمرا ! حمراء) عند تحليل الانتقال من (فعلى) إلى (فعلاء).

ولذلك رأيت أنه لا وجه لاعتراض من قال إن جعل نون (فعلان) بدلا من الهمزة فيه نقض لأصل من أصول الإبدال، هو أن المعنى واحد قبل الإبدال وبعده؛ لأن (عطشاء) التي هي مرحلة من مراحل تغيير (عطشى) عند إرادة المذكر ليس مؤنث (عطشان) حتى يقال إن المعنى تغير، بل هي تركيب لفظي متخيل يمرُّ التغيير الصرفي به وفقا للأصول الصرفية المطردة.

كما أرى أنه لا وجه لاعتراض من نقض القول بإبدال نون (فعلان فعلى) كـ(عطشان) من ألف التأنيث أو الهمزة المبدلة منها بالأعلام التي على زنة (فعلان) كـ(حمدان) ونحوه، لأن

(1) الأزهرى، التصريح، ج 4 ص 221 .

(عطشان) أصلها هو مؤنثها المتكلم به (عطشى) في حين أن (حمدان) أصلٌ لمؤنثه (حمدانة)؛ لأن الفرع لا بد أن يحتوي الأصل وزيادة (حمدانة = حمدان+ة)، وإنما حمل ذلك المعترض على الاعتراض بـ(حمدان) ونحوه أنه كان قد فهم أن سيبويه يجعل لـ(فعلان فعلى) أصلاً مجتلباً لا دليل على أصليته له، هو (فعلاء)؛ فألزمه بأن يجعل ذلك الأصل لكل علم على زنة (فعلان) كـ(حمدان) ونحوه، فلما وقع الوهم في الفهم وقع فيما ترتب عليه من اعتراض.

وبهذا يتبين أن كلام سيبويه فهم على غير وجهه، تأمل قوله في نصه الثاني "وكذلك (فعلان) الذي له (فعلى) عندهم؛ لأن هذه النون لمّا كانت بعد ألف، وكانت بدلا من ألف التأنيث، حين أرادوا المذكر، صار بمنزلة الهمزة التي في (حمراء) لأنها بدل من ألف" تجد أنه لا يمكن بحال من الأحوال أن يفهم منه أن سيبويه يجعل (فعلاء) أصلاً لـ(فعلان)، بل إن منطوق هذا النص هو أن نون (فعلان) بدل من ألف كما أن همزة (فعلاء) بدل من ألف. ثم تأمل قوله في النص الثالث "والنون تكون بدلا من الهمزة في (فعلان فعلى) كما أن الهمز بدل من ألف (حمري)" تجد أنه يريد أن نون (فعلان) تشبه همزة (فعلاء) في كون كل واحدة منهما مبدلة لا غير، لا أن الهمزة في (فعلاء) أصل للنون في (فعلان)، ثم تأمل قوله في النص الرابع "وأما (فعلان فعلى) فالنون فيه بدل، كهمزة (حمراء)" تجد الفهم نفسه.

5. أرى أنه ينبغي التفريق بين التصريف على مستوى (المفردة) والتصريف على مستوى (البناء) الجامع لكل مفردة ينطبق عليها حده، فتصريف (المفردة) تستتبط به أحكام فردية يستدل عليها بالاشتقاق؛ فإذا قال قائل إن تاء (تراث) مثلا مبدلة من واو؛ فهذا لا يعني أن كل (فعال) في أوله تاء نحو (تُراب) مثلا تكون تاؤه مبدلة من واو، فهذا حكم لـ(تراث) يستدل عليه بالاشتقاق؛ لأنها من (ورث)، وحكم لما ناظرها من الألفاظ التي يدل اشتقاقها على انقلاب الواو المتصدرة فيها تاء نحو (تُجاه). أما تصريف (البناء) فتستتبط به أحكام عامة، نظرا لاطرادها في كل (مفردة) تدخل تحته.

وتصريف (فعلان فعلى) في هذه المسألة تصريف بناء، وحكم انقلاب نونه عن ألف التأنيث مباشرة أو عن همزة منقلبة عنها حكم عام، لم يستتبط بالاشتقاق في جميع مفرداته أو بعضها، بل استتبط من أمر آخر اطرده في كل لفظٍ مذكرٍ على زنة (فعلان)، مؤنثه على زنة (فعلى)، هو أن المذكر يشتمل على لفظ مؤنثه وزيادة نون، فـ(عطشان = عطشى + ن).

وتصريف (فعلاء) أيضا تصريف بناء، وحكم انقلاب همزته عن ألف التأنيث حكم عام لم يستتبط بالاشتقاق في جميع مفرداته أو بعضها، بل استتبط من أمر آخر مطرد في كل مؤنث ممدود، هو أن الممدود يشتمل على لفظ مقصوره وزيادة همزة، فـ(حمراء = حمري + ء)، وهذا الاشتغال اللفظي المطرد في تصريف الأبنية يقوم مقام الاشتقاق في تصريف المفردات.

وبناء على ذلك كانت مساواة بعض النحاة بين الإبدال في (فعلان فعلى) والإبدال في بعض المفردات نحو (تراث، وتجاه) عندي مساواة لا وجه لها، وكانت مطالبتهم بإحضار دليل سماعي على (فعلاء) أصلاً لـ(فعلان) ولو في موضع واحد تحكماً محضاً لا جواب له؛ لأنه بمنزلة من يطالب بإحضار دليل سماعي على (فعلا) أصلاً لـ(فعلاء) ولو في موضع واحد وهذا ما لا سبيل إليه، وبذلك يُردُّ قول بعضهم إن جعل إبدال نون (فعلان فعلى) حقيقياً يلزم منه إبدال الموجود من شيء لا وجود له؛ لأن كثيراً من الألفاظ والأبنية يردها الصرفيون إلى أصول عميقة مفترضة لا وجود لها في ظاهر الكلام، إلا أنها محكومة بأصول ثابتة مستقرة.

6. أرى أن إقحام قول العرب (صنعاني) في النسب إلى (صنعاء) ونحوه، دليلاً سماعياً في هذه المسألة لا وجه له، بل لا علاقة له بالمسألة أصلاً، وهو أمر ابتدعه المبرد ولم يفعله سيبويه، فسبويه ذكر (صنعاني) ونحوه في التغييرات التي جاءت على غير قياس في باب النسب؛ ولم يربطها بمسألة إبدال النون في (فعلان فعلى)، وقد كان في قرارة الهدى والصواب؛ لأن (صنعان) التي في (صنعاني) ليست من (فعلان فعلى)، والنون فيها مبدلة من همزة (صنعاء) المنطوقة قبل النسب، فأما (فعلاء) التي هي مرحلة من مراحل الانتقال الصرفي من (فعلى) إلى (فعلان) فإنها صيغة متوهمة غير منطوقة لا يراد بها التأنيث أصلاً. ولذلك قلت إنه لا مدخل لـ(صنعاني) ونحوه في هذه المسألة إلا من جهة الاستدلال بها على تقارب النون والهمزة عند من يرى أن أصل النون في (صنعاني) همزة، أو تقارب النون وحروف العلة عند من يرى أن أصل النون في (صنعاني) واو، فأما أن يكون قولهم (صنعاني) ونحوه دليلاً على أن أصل (فعلان فعلى) هو (فعلاء) فلا.

6. أرى أن علة منع (فعلان فعلى) من الصرف عند سيبويه هي أن النون فيه مبدلة من ألف مؤنثة (فعلى)، وهذا واضح من قوله "هذا باب ما لحقته نون بعد ألف فلم ينصرف في معرفة ولا نكرة، وذلك نحو: عطشان، وذلك أنهم جعلوا النون حيث جاءت بعد ألف، كألف (حمراء) أي (كألف حمراء) في كونها مبدلة من ألف تأنيث، فنون (فعلان) مبدلة من ألف التأنيث في مؤنثه (فعلى) كما أن همزة (فعلاء) مبدلة من ألف التأنيث في مقصورها (فعلى)، ومراد سيبويه من سرد أوجه (المضارعة) بين البناعين هو بيان سبب الربط بينهما في هذا التحليل الصرفي، وليس تعليل امتناع (فعلان) من الصرف، ولذلك قال سيبويه بعد أن سرد أوجه المضارعة بين البناعين "فلما ضارع (فعلاء) هذه المضارعة، وأشبهها فيما ذكرت لك، أجري مجراها" أي في الحكم ببديلية نونه من ألف مؤنثه، كما حكم ببديلية همزة (فعلاء) من ألف مقصورها. والذي يدل قطعاً على أن هذا مراده ثلاثة أمور، هي:

أ- أنه في نصه الثالث في باب حروف البديل قال "النون تكون بدلاً من الهمزة في (فعلان:فعلی) وقد بيّن ذلك فيما ينصرف وما لا ينصرف، كما أنّ الهمز بدل من ألف (حمری)" فربط كما ترى بين جعل النون بدلاً وبين ما قدمه في باب الممنوع من الصرف من أوجه الشبه، التي حملته على هذا التحليل.

ب- أنه في نصه الثاني الذي ساوى فيه بين (فعلان فعلی) و(فعلاء) في أحكام التصغير علل هذا التوافق بقوله (ألا تراهم أجروا على هذه النون ما كانوا يجرون على الألف، كما كان يجري على الهمزة ما كان يجري على التي هي بدلٌ منها).

فهو يقول بكل وضوح إنّ نون (فعلان) تجري عليها الأحكام التي كانت تجري على الألف في أصله (فعلی)، كما أنّ همزة (فعلاء) تجري عليها الأحكام التي كانت تجري على ألف أصلها (فعلی)، ولا شك أن المنع من الصرف من أظهر تلك الأحكام المشتركة بين كل بناء من البناءين وأصله.

ج- أن من أوجه الشبه التي ذكرها في نصه الأول بين (فعلان فعلی) و(فعلاء): التماثل في عدد الحروف، ونظم الحركات والسكون، وهذان الوجهان من الشبه لا أثر لهما في منع الصرف أصلاً، لأنهما موجودان في بناء (فعلان فعلانة) المصروف، وهذا هو الذي أدى إلى اختلاف النحاة في اعتبار أوجه المضارعة عند التعليل بين من اعتبر وجهها واحداً يخص (فعلان فعلی) بالمنع من الصرف، ويخرج (فعلان فعلانة) منه، وبين من لم ينتبه إلى ذلك فسرد عدداً من الأوجه بعضها مشترك بين البابين، كما رأينا في أثناء عرض مذاهب العلماء.

وأنت إذا تأملت جميع علل منع صرف (فعلان فعلی) من الصرف (مضارعة فعلاء، أو مضارعة أفعل فعلاء كما قال الأعم، أو مضارعة المثني كما قال السهيلي) وجدت أن وجه المضارعة الوحيد المؤثر في منع الصرف فيها جميعاً هو (عدم قبول فعلان فعلی لحرف التأنيث كما أن نظيره، سواء كان فعلاء أم أفعل أم المثني، لا يقبل التأنيث) وأن كل وجه غير هذا الوجه فإنه لا أثر له في حكم منع الصرف.

وبهذه الأدلة الثلاثة يثبت عندي أن علة منع (فعلان) من الصرف عند سيبويه علة داخلية هي (استصحاب حكم الأصل) وليست مضارعة (فعلاء) كما فهم معظم النحاة من ظاهر عبارته، وبكل ما مضى في هذا البحث يثبت عندي أن نصوص سيبويه في (فعلان فعلی)، التي أثارت هذا الجدل المديد، والخلاف البسيط، مستقيمة لا إشكال فيها مع التدقيق والتحقيق، وصلى الله وسلم على سيدنا ونبيينا محمد وآله.

